

أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

برنامج الماجستير في الدبلوماسية الدفاعية

التحالفات العسكرية ودورها في حمايـــة الأمن القومي: دراسة حالة تحالف الكويت مع الولايات المتحدة الأمريكية

إعداد:

فالح جابر الشهواني

رقم القيد: MDD20240012

إشراف:

الدكتور/ هاني البسوس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدبلوماسية الدفاعية

أبريل 2026

قرار تشكيل لجنة وتحديد موعد مناقشة رسالة الماجستير

بيانات الدارس/ة			
الاسم	فالح جابر سعيد الشهواني الهاجري	رقم القيد	MDD20240012
البرنامج	برنامج ماجستير الآداب في الدبلوماسية الدفاعية		
عنوان الرسالة	التحالفات العسكرية ودورها في حماية الأمن القومي: دراسة حالة تحالف الكويت مع الولايات المتحدة الأمريكية		

أعضاء لجنة المناقشة	
الأعضاء	الاسم
مقرر اللجنة / المشرف	د. هاني البسوس
عضو لجنة مناقشة	د. مدوخ عجمي العتيبي
عضو لجنة مناقشة	د. رشيد اعراب

موعد المناقشة	D12
تاريخ المناقشة	03/06/2026
وقت المناقشة	13:30
مكان المناقشة	القاعة 35

بناءً على تنسيب اللجنة العلمية لرسائل الماجستير **أوافق** على تشكيل اللجنة المُقترحة لمناقشة الرسالة.

العميد المساعد لشؤون البحث العلمي

أ. د. مصطفى أديب

اعتماد عميد الدراسات العليا والبحث العلمي

أ.د. إبراهيم السعيدي

ملاحظات:

- تحفظ النسخ الورقية الأصلية من الرسالة لدى مكتب العميد المساعد لشؤون البحث العلمي وإرسال نسخ منها إلى أعضاء لجنة المناقشة قبل ما لا يقل عن 10 أيام من تاريخ مناقشة رسالة الماجستير.
- يتم إيداع هذا النموذج لدى مكتب العميد المساعد لشؤون البحث العلمي مع الأخذ بالاعتبار اللوائح والسياسات الخاصة بعمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، خاصة سياسة الإشراف على الرسائل.

نسخة إلى:

- رئيس القسم الأكاديمي
- أعضاء لجنة المناقشة
- الدارس/ة

نموذج: SR.6

إقرار وتعهد

أنا الموقع أدناه مُقدّم الرسالة التي تحمل العنوان: " التحالفات العسكرية ودورها في حمايــة الأمن القومي: دراسة حالة تحالف الكويت مع الولايات المتحدة الأمريكية" والمُسجّل في برنامج ماجستير الدبلوماسية الدفاعية خلال العام الأكاديمي 2026/2025، أُقر بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة ككُل أو جزء منها لم يُقدّم لنيل أي درجة علمية لدى أي مؤسسة أكاديمية أخرى.

فالح جابر الشهواني

ملخص الرسالة

تتناول هذه الدراســـة التحالفات العســـكرية ودورها في حماية الأمن القومي، مع التركيز على التحالف الاســـتراتيجي بين الكويت والولايات المتحدة، بالاســـتناد إلى نظريتي الواقعية الجديدة والليبرالية لفهم كيفية تشكّل التحالفات، والعوامل المؤثرة في مساراتها، وحدودها، وفرص تعزيزها.

تهدف الدراسة إلى تحليل البنية التنظيمية والاستراتيجية للتحالف العسكري بين الكويت والولايات المتحدة، وبيان مدى شـــموليتها وفاعليتها في تعزيز الأمن القومي الكويتي في ظل تزايد التهديدات غير التقليدية، وارتفاع وتيرة التوترات الإقليمية، وتغير موازين القوى.

استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة كمنهج رئيسي، بما يتيح تحليلًا معمقًا وشاملًا للتحالف بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية في سـياقه الواقعي، إلى جانب المنهج التاريخي لتتبع تطور أسـاليب التنسـيق العسكري وتأثير الأحداث الدولية الكبرى على فاعلية التحالف.

أظهرت النتائج أن هذا التحالف أصبح جزءًا أساسيًا في البنية الدفاعية للكويت، إذ تجاوز في تطوره طابعه التقليدي بوصـــفه إطارًا للتعاون الدفاعي، ليصـــبح مكونًا اســـتراتيجيًا فاعلًا في تشـــكيل البنية المفاهيمية والعملية للسياسة الدفاعية الكويتية. وقد أسهم هذا التحالف، منذ نشأته في أعقاب حرب الخليج الثانية، في إعادة صـياغة مفهوم الأمن الوطني الكويتي، عبر دمج الاعتبارات الداخلية ضـمن منظومة إقليمية ودولية أكثر اتساعًا وتعقيدًا، بما انعكس على آليات صنع القرار الدفاعي وأولوياته الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية :التحالفات العســـكرية، الأمن القومي الكويتي، الســـياســـة الدفاعية، الكويت، الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract

This study examines military alliances and their role in protecting national security, with a particular focus on the strategic alliance between Kuwait and the United States. It draws on neorealism and liberalism as theoretical frameworks to explain how alliances are formed, the factors shaping their trajectories, their limitations, and the prospects for their development.

The study aims to analyze the organizational and strategic structure of the Kuwaiti–American military alliance and assess its comprehensiveness and effectiveness in enhancing Kuwait's national security amid the growing prevalence of non-traditional threats, escalating regional tensions, and shifting balances of power.

The research adopts a case study approach as the primary methodology, allowing for an in-depth and comprehensive analysis of the alliance within its real-world context. It is complemented by the historical method to trace the evolution of military coordination mechanisms and examine the impact of major international events on the alliance's effectiveness.

The findings indicate that this alliance has become a fundamental component of Kuwait's defense structure, evolving beyond its traditional role as a framework for defense cooperation into a strategic pillar shaping both the conceptual and operational dimensions of Kuwaiti defense policy. Since its emergence in the aftermath of the Gulf War, the alliance has contributed to redefining Kuwait's national security concept by integrating domestic considerations within a broader and more complex regional and international system, thereby influencing defense decision-making processes and strategic priorities.

Keywords: Military alliances, Kuwaiti national security, defense policy, Kuwait, United States.

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له، الذي أنعم علينا بنعمة العقل، وبه تتفتح آفاق الفكر وتتجلى دروب العلم والمعرفة

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية، رئيساً وأعضاء هيئة التوجيه، على ما قدموه لنا من علم قيم أضاف لنا رصيد من المعرفة وعلى إتاحتهم لي فرصة البحث في هذا الموضوع الحيوي المهم

كما أخص بالشكر والعرفان السيد الدكتور/ هاني البسوس، مشرف البحث، على دعمه المستمر، وخبرته الواسعة، وتوجيهاته السديدة، التي كان لها بالغ الأثر في تعزيز مقومات البحث وإثراء عناصره، انطلاقاً من قناعته العميقة بأهمية هذا الموضوع

وأود أن أعبر عن خالص شكري وتقديري لجميع الذين قدموا الدعم والنصح، سواء في المرحلة الأكاديمية أو خلال إعداد هذا العمل.

الشكر من قبل ومن بعد لله رب العالمين.

الباحث/ فالح جابر الشهواني

الإهــداء

إلى كل من اتخذ العلم
سلاحاً ، ومناراً ، ومنهجاً له في حياته
إلى كل الذين يسعون ويعملون نحو بناء مجتمع جديد تسوده القيم والأخلاق الفاضلة
إلى أسرتي الكريمة التي تحملت عنى الكثير فى سبيل إعداد هذا الجهد المتواضع
إلى كل من وضع لبنة في مجتمع تسوده القيم والأخلاق الفاضلة
وإلى كل من يفتخر بالانتماء لهذا الوطن الغالي
إلى كل أولئك أُهدي هذا الجهد

الباحث/ فالح جابر الشهواني

قائمة المحتويات

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة.....1

1-1 مقدمة 1
1-2 مشكلة الدراسة..... 2
1-3 أهمية الدراسة..... 3
1-4 أهداف الدراسة..... 4
1-5 أسئلة الدراسة..... 4
1-6 حدود الدراسة 5
1-7 منهج الدراسة..... 6
1-8 مصادر الدراسة 7
1-9 مصطلحات الدراسة..... 8
1-10 النظريات المفسرة للتحالف 8
1-11 الدراسات السابقة 11
1-12 هيكل الدراسة..... 18
2- الفصل الثاني: الأمن القومي الكويتي في ظل التحالف مع الولايات المتحدة 21
2-1 دور التحالفات العسكرية في تعزيز القدرات الدفاعية 21
2-2 التحديات السياسية والعسكرية التي تواجه التحالف..... 30
3- الفصل الثالث: البيئة الإقليمية والدولية وتأثيرها على التحالف الكويتي–الأمريكي..... 38
3-1 أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على التحالف الكويتي–الأمريكي..... 38
3-2 الاستراتيجيات الكويتية في ظل التحديات الإقليمية والدولية..... 45
4- الفصل الرابع: التحالف الأمريكي وأبعاده في صياغة السياسة الدفاعية الكويتية 52
4-1 آليات تأثير التحالف الأمريكي في صنع القرار الدفاعي الكويتي 52
4-2 التحالف الأمريكي وإعادة هندسة المشهد العالمي..... 58
4-3 التوازن بين الاعتماد على التحالف والحفاظ على الاستقلالية الاستراتيجية 59
4-4 إشكالية التوازن بين الحماية الأمنية والارتباط الاستراتيجي..... 61
5- الخاتمة والنتائج 67

5-1 الخاتمة.....67

5-2 النتائج.....68

قائمة المصادر والمراجع 72

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

يواجه المجتمع الدولي العديد من التحديات والتهديدات التي يصـــعب على الدول معالجتها بمفردها. ومن هذا المنطلق، تُعد تشـكيلات التحالفات العسـكرية إحدى الأدوات الرئيسـة لضـمان الأمن القومي وتعزيز القدرة الدفاعية الإقليمية. ففي العالم الحديث، تلعب التحالفات العسكرية دورًا أساسيًا في تشكيل السياسة الدولية، وبناء العلاقات الاستراتيجية بين الدول، والتأثير على العمليات الجيوسياسية والاقتصادية. ويبرز تزايد أهمية هذه التحالفات على السـاحة الدولية قدرتها على صـياغة اسـتراتيجيات أمنية جديدة، وتنسـيق الاستجابات الجماعية للتحديات المعاصرة.

لقد كشفت التطورات الدولية والإقليمية في السنوات الأخيرة، ولا سيما تصاعد النزاعات المسلحة والتنافس بين القوى الكبرى، عن الأهمية المتزايدة للتعاون العســـكري والتنســـيق الدفاعي بين الدول في مواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية. كما أدت التحولات الجيوسياسية والصراعات الممتدة في الشرق الأوسط وآسـيا إلى دفع الدول نحو إعادة تقييم سـياسـاتها الدفاعية والبحث عن صـيغ جديدة للشـراكات والتحالفات العسكرية، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف. بوصفها أدوات ديناميكية تتشكل وفقاً للتوازنات الإقليمية والدولية، وتستجيب للتحولات في موازين القوى ومستوى التهديدات. مما يجعل دراسة هذه الظاهرة أمراً بالغ الأهمية للأبحاث العلمية.

وفي هذا الســـياق، يمثل تحالف الكويت مع الولايات المتحدة نموذجاً بارزاً على الدور الاســـتراتيجي للتحالفات العسكرية في تعزيز الأمن القومي. فقد وجدت الكويت نفسها أمام بيئة أمنية معقدة، تتداخل فيها التهديدات الإقليمية مع التنافس الدولي، مما دفعها إلى بناء شـــراكات دفاعية متينة، في مقدمتها التعاون الاســـتراتيجي مع الولايات المتحدة، الذي يقوم على اتفاقية التعاون الدفاعي لعام 1991. كما أُدرجت الكويت منذ عام 2004 ضـمن الحلفاء الرئيسـيين من خارج حلف شـمال الأطلسـي، مما أتاح لها مزايا إضافية تشمل التدريب المشترك والبحث والتطوير التعاوني (وزارة الخارجية الأمريكية، 2025).

وفي ضوء أهمية التحالفات العسكرية وتطورها، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور التحالفات العسكرية في حماية الأمن القومي الكويتي، مع التركيز على التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، مستندةً إلى نظرية الواقعية الجديدة والنظرية الليبرالية كإطارين فكريين لفهم كيفية تشكّل التحالفات، والعوامل المؤثرة في مساراتها، وحدودها، وفرص تعزيزها. وتفسير السياق الاستراتيجي الذي يجعل التحالفات خياراً استراتيجي لدولة الكويت. والمساهمة في معالجة الفجوة المعرفية في الأدبيات العلمية، التي لم تركز بما يكفي على آليات استدامة التحالفات والتحديات التي تواجهها في بيئة دولية وإقليمية متغيرة، بما في ذلك تغير موازين القوى، التطورات التقنية العسكرية، والضغوط الاقتصادية والسياسية. ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية متكاملة تجمع بين البعد العسكري المباشر والبعد الاستراتيجي والإدراكي للتحالفات.

1-2 مشكلة الدراسة

شهدت البيئة الأمنية الإقليمية والدولية خلال العقود الماضية تحولات عميقة دفعت الدول إلى إعادة تقييم منظوماتها الدفاعية وآليات بناء أمنها القومي، وفي مقدمتها سياسة التحالفات العسكرية التي باتت تشكل إطاراً استراتيجياً لمواجهة التهديدات المتنامية. وفي هذا السياق، يُعد التحالف القائم بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية إحدى الركائز الأساسية لأمن الكويت القومي، لما يوفره من ترتيبات دفاعية متقدمة وقدرة على إرساء مظلة أمنية في ظل بيئة جيوسياسية تتسم بعدم الاستقرار وتعدد مصادر التهديد.

ورغم الأهمية الاستراتيجية لهذا التحالف، إلا أنه يواجه مجموعة من التحديات التي تتعلق بمستوى فاعليته في مواكبة التطورات الأمنية ومتغيرات التهديد. إذ تشير تقارير إقليمية ودولية إلى وجود فجوة واضحة بين القدرات الدفاعية التي توفرها الشراكة العسكرية من جهة، وبين المتطلبات الفعلية للأمن القومي الكويتي من جهة أخرى، لاسيما في ظل تزايد التهديدات غير التقليدية، وارتفاع وتيرة التوترات الإقليمية، وتغير موازين القوى. كما تتجلى إشكالية إضافية في محدودية الدراسات الميدانية التي تقدم بصورة منهجية تأثير التحالفات العسكرية الكبرى على القدرات الدفاعية الوطنية، إضافة إلى غياب مؤشرات دقيقة لقياس مدى الانسجام بين الاستراتيجية الدفاعية الكويتية ومتطلبات الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة.

ويُبرز هذا التحليل الحاجة إلى دراسة التحالفات العسكرية من منظور نوعي استراتيجي، يُعيد تقييم هذا التحالف في ضوء التحديات الراهنة، وذلك من خلال فهم ديناميكياته، وتحديد فرص تعزيزه، ومستويات التنسيق بين الأطراف، ومدى مساهمته الفعلية في دعم الأمن القومي الكويتي. ومن هنا تتحدد إشكالية الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: **كيف يسهم تحالف الكويت مع الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز الأمن القومي الكويتي في ظل التحديات الإقليمية والدولية المعاصرة؟**

1-3 أهمية الدراسة

تلعب التحالفات العسكرية دوراً محورياً في تعزيز الأمن القومي للدول، ولا سيما في ظل التحديات الإقليمية والدولية المتزايدة التي تهدد الاستقرار السياسي والعسكري. وتبرز أهمية دراسة هذا الموضوع من عدة أبعاد رئيسية تشمل الجوانب الاستراتيجية، والأمنية، والسياسية، والاجتماعية، مما يجعل دراسة التحالفات العسكرية وتحليل أثرها ضرورة علمية وعملية لفهم كيفية حماية الأمن القومي وتعزيز قدرات الدولة الدفاعية بصورة أكثر فعالية.

1-3-1 الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة من سعيها إلى تحليل الدور الحيوي الذي تؤديه التحالفات العسكرية في تعزيز الأمن القومي للدول، ولا سيما في البيئات الإقليمية التي تتسم بعدم الاستقرار وتعدد التهديدات التقليدية وغير التقليدية. وتعالج الدراسة فجوة معرفية في الأدبيات العربية والدولية، تتمثل في محدودية الأبحاث التي تناولت أثر التحالفات العسكرية وخاصة التحالف الكويتي الأمريكي على بنية الأمن القومي بصورة تحليلية ومنهجية شاملة. كما تسهم في تطوير فهم أعمق لدور التحالفات في إدارة المخاطر، وتفسير ديناميكيات التفاعل بين السياسات الدفاعية الوطنية وشبكات التعاون الأمني الدولي، بما يضيف قيمة علمية محورية لحقل الدراسات الاستراتيجية والأمنية.

2-3-1 الأهمية العملية: تنبع الأهمية العملية للدراسة في مساهمتها بإنتاج مخرجات يمكن الاستفادة منها مباشرة في عملية تطوير السياسات الدفاعية وتعزيز جاهزية المنظومة الأمنية

الكويتية. إذ يســـاعد التقييم العلمي لمدى فاعلية التحالف الكويتي الأمريكي في تحديد نقاط القوة والقصـور في ترتيبات التعاون العسـكري الراهن، مما يتيح تصـميم سـياسـات أكثر كفاءة لتعزيز الردع، تحســين مرونة الاســتجابة للتهديدات، ورفع مســتوى التكامل العملياتي واللوجســتي بين الطرفين. وتسـهم النتائج المتوقعة في دعم صُـنّاع القرار على صـياغة سـياسـات أمنية، وتطوير نماذج تعاون عسـكري تتماشــى مع التحولات الإقليمية والدولية، وبما يعزز قدرة الدولة على إدارة الأزمات والتهديدات المستقبلية ضمن إطار تحالفات مستدام وفعّال.

1-4 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بتحليل دور التحالفات العسكرية في حماية الأمن القومي، مع التركيز على تحالف الكويت مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على النحو التالي:

- استعراض وتحليل البنية التنظيمية والاستراتيجية للتحالف العسكري بين الكويت والولايات المتحدة، وبيان مدى شـــموليتها وفاعليتها في تعزيز الأمن القومي الكويتي في ظل التحديات الإقليمية والدولية المعاصرة.
- تحليل قدرة التحالف على تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية للكويت، وبيان مســـتوى التزام الطرفين بتنفيذ الخطط الاستراتيجية وتحقيق الأهداف المشتركة للأمن القومي.
- دراسة آليات التعاون ضمن التحالف، مثل تبادل المعلومات، والتدريب المشترك، ونقل التكنولوجيا العسكرية، وبناء القدرات، وبيان دورها في دعم الاستجابة الفعالة للتهديدات الإقليمية والدولية.
- الكشف عن الصـعوبات والتحديات العسكرية والسياسية واللوجستية التي تواجه التحالف، وتحليل تأثيرها على قدرة الكويت والولايات المتحدة في تحقيق أهداف الأمن القومي وتعزيز الاســـتقرار الإقليمي.

1-5 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما مدى تأثير التحالف العسكري بين الكويت والولايات المتحدة في تعزيز القدرات الدفاعية الوطنية، وما الخصائص الأساسية لهذا التحالف من حيث الهيكل التنظيمي وآليات التنسيق ومستوى الالتزام المتبادل؟
- ما الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في دعم الاستراتيجيات الأمنية الكويتية، وترجمة الأهداف الاستراتيجية والأمنية للتحالف إلى سياسات عملية ؟
- كيف تؤثر التغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية على فعالية التحالف، وما هي الأطر الاستراتيجية والسياسية المعتمدة للتعامل مع هذه التحولات والتهديدات؟
- ما أبرز التحديات والمعوقات العسكرية والسياسية واللوجستية التي تواجه تحالف الكويت–الولايات المتحدة، وكيف تؤثر على قدرة التحالف في حماية الأمن القومي للكويت؟

1-6 حدود الدراسة

تلتزم هذه الدراسة بمجموعة من الحدود التي تضبط نطاقها وتحدد مجال تطبيق نتائجها، وذلك على النحو الآتي:

1-6-1 الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل التحالف العسكري بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية ودوره في حماية الأمن القومي الكويتي، مع التركيز على هيكل التحالف، وآليات التنسيق العسكري والاستراتيجي، والأهداف الأمنية والسياسية التي يسعى التحالف لتحقيقها، وكيفية توظيف القدرات العسكرية والاستخباراتية ضمن هذا الإطار.

1-6-2 الحدود المكانية: تنحصر الدراسة في دولة الكويت باعتبارها الطرف المعني بالتحالف، مع دراسة العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بما يشمل العمليات العسكرية المشتركة، تبادل المعلومات الاستخباراتية، وبرامج بناء القدرات الدفاعية.

3-6-1 الحدود الزمانية: تغطي الدراســـة الفترة الزمنية من عام 1991، تاريخ بداية التعاون العســـكري الكويتي–الأمريكي المكثف بعد تحرير الكويت، وصـــولاً إلى عام 2025، مع التركيز على التطورات الاستراتيجية والأمنية الحديثة، بما يشمل التغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، واستجابة التحالف للأزمات والتحديات العسكرية والأمنية خلال هذه الفترة.

1-7 منهج الدراسة

تتسم دراسة التحالفات العسكرية ودورها في حماية الأمن القومي بطابعها الاستراتيجي والأمني المركب والمتعدد الأبعاد، الأمر الذي يستلزم اعتماد منهج بحثي قادر على التقاط التعقيدات البنيوية والوظيفية لهذه التحالفات، وفهم ديناميكياتها وآليات التنسيق العسكري والاستراتيجي المرتبطة بها.

ومن هذا المنطلق، اعتمدت الدراســـة على منهج دراســـة الحالة، وهو مجموعة من الخطوات يتمكن من خلالها الباحث من الدراسة الدقيقة لكافة الجوانب التي ترتبط بالظاهرة أو المشكلة. (مجدي، 2022). نظراً لقدرته على تقديم تحليل معمق وشـــامل للتحالف بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية في ســـياقه الواقعي، مع التركيز على الهيكل التنظيمي للتحالف، وآليات التنســـيق بين الطرفين، والتزامات كل طرف، وأطر التعاون العسكري والأمني المعتمدة. يتيح هذا المنهج دراسة التحالف بصورة متكاملة تشمل الخطط الاستراتيجية، العمليات العسكرية المشتركة، تبادل المعلومات الاستخباراتية، وبناء القدرات الدفاعية، بما يضمن أن تكون النتائج ذات صلة مباشرة بالسياسات الدفاعية والاستراتيجيات الأمنية للكويت.

إلى جانب ذلك، اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع تطور التحالف بين الكويت والولايات المتحدة، بما في ذلك تحليل مراحل تأسيسه، وتوسيع نطاق التعاون العسكري وكيفية استجابته للتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية. يتيح هذا المنهج فهم كيفية تطور أســـاليب التنســـيق العســـكري، وتكييف الخطط الاســـتراتيجية مع التهديدات الإقليمية، وتأثير الأحداث الدولية الكبرى، مثل النزاعات الإقليمية وتغير السياسات الدفاعية الأمريكية في الشرق الأوسط، على فاعلية التحالف واستقراره.

كما وظفت الدراسة المنهج النوعي في جمع البيانات وتحليلها، نظرًا لطبيعة موضوعها المرتبطة بدراسة العلاقات الاستراتيجية والتحالفات العسكرية وعدم الاعتماد على الأرقام والإحصاءات والاختبارات الكمية بوصفها المصدر الرئيس للبيانات، وتم التركيز على فهم الظاهرة بعمق من خلال جمع بيانات وصفية وتفسيرية تساعد على الكشف عن المعاني والأسباب والدوافع والسياقات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة. ويتيح هذا المنهج فهم كيفية بناء السياسات الدفاعية المشتركة، وكيفية اتخاذ القرارات الاستراتيجية داخل التحالف، وكيف تُترجم هذه السياسات إلى إجراءات عملية لتعزيز الأمن القومي للكويت.

ويركز المنهج النوعي على جمع البيانات المتعلقة بالتحالف، بما يشمل الوثائق الرسمية، الاتفاقيات العسكرية، الخطط الاستراتيجية المشتركة، والتقارير الاستخباراتية والتحليلات العسكرية المنشورة. ويتم التعامل مع هذه المواد بوصفها بيانات قابلة للتحليل والتفسير في ضوء سياقها الزماني والسياسي، مما يتيح تتبع آليات التعاون، ومستويات التنسيق، والقدرات التي يوفرها التحالف لتحقيق أهداف الأمن القومي.

كما يشمل المنهج النوعي تحليل التحديات والعقبات الاستراتيجية والسياسية واللوجستية التي تواجه التحالف، وذلك بهدف فهم مدى تأثير هذه العوامل على قدرة الكويت والولايات المتحدة في حماية الأمن القومي وتعزيز الاستقرار الإقليمي، دون السعي إلى قياس الأثر الكمي المباشر.

1-8 مصادر الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر التي تم اختيارها بما يضمن الشمولية العلمية والدقة المنهجية، وتشمل الكتب المتخصصة في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي، والدراسات الأكاديمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، بالإضافة إلى الرسائل الجامعية والمقالات البحثية المتاحة في الدوريات العلمية. ويعزز هذا التنوع في مصادر المعلومات من قوة المصداقية العلمية للدراسة، ويتيح إمكانية التحقق من البيانات والتحليلات الواردة فيها من خلال الرجوع إلى المراجع الأصلية.

1-9 مصطلحات الدراسة

1-9-1 التحالفات العسكرية: ترتيبات أو اتفاقيات استراتيجية بين دولتين أو أكثر تهدف إلى تحقيق الأمن المشترك وردع التهديدات الخارجية، من خلال التعاون العسكري والتدريب المشترك وتبادل المعلومات الاستخبارية والدعم اللوجستي (الباسوسي، 2024: 567).

2-9-1 الأمن القومي: حالة مستمرة من الحماية للسيادة الوطنية والمصالح الحيوية للدولة ضد التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال سياسات وأدوات متكاملة، بهدف ضمان الاستقرار وتنمية القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والحفاظ على استمرار وجود الدولة (السيد، 2023: 129).

3-9-1 الردع: قدرة الدولة بمفردها أو من خلال تحالفاتها منع دولة معادية من اتخاذ قرار باستخدام أسلحتها أو بصورة أعم منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديداً كافياً حيالها (البهي، 2023).

4-9-1 الدولة الصغرى: كياناً سيادياً يتميز بحدود جغرافية محددة ومساحة قد تكون صغيرة جداً، وعدد سكان محدود أيضاً، إلا أن معيار الحجم لا يعتمد فقط على المساحة أو عدد السكان، بل يمتد ليشمل الإمكانات الاقتصادية والموارد البشرية التي تمتلكها الدولة، والتي تحدد مكانتها وقدرتها على التأثير في محيطها الإقليمي والدولي (حسين، 2025).

1-10 النظريات المفسرة للتحالف

أولاً: الواقعية الجديدة

تُعدّ الواقعية الجديدة من أهم النظريات المفسرة لسلوك الدول في العلاقات الدولية، إذ تركز على بنية النظام الدولي باعتبارها العامل الحاسم في تحديد أنماط التفاعل بين الوحدات السياسية. وتنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها أن النظام الدولي يتسم بالفوضوية في ظل غياب سلطة مركزية عليا

قادرة على ضـــبط ســـلوك الدول أو فرض الأمن الجماعي بشـــكل ملزم، وهو ما يدفع الدول إلى تبني استراتيجيات قائمة على تعظيم الأمن والبقاء عبر استخدام القوة أو بناء التحالفات العسكرية والاستراتيجية. وقد طور هذا التصـور بشـكل منهجي في أعمال (1979)، Kenneth Waltz الذي أكد أن بنية النظام الدولي الفوضوية تفرض على الدول السعي إلى تحقيق التوازن الأمني من خلال موازنة القوى أو الانضمام إلى تحالفات مع قوى أكثر قدرة عسكرياً واقتصادياً(عبد الغني. 2022).

وفي هذا الإطار يمكن تفسـير التحالف الاسـتراتيجي بين الكويت والولايات المتحدة بوصـفه تجسـيداً عملياً لمقتضـيات الواقعية الجديدة، إذ تمثل الكويت دولة صـغيرة نسـبياً من حيث القدرات البشـرية والعسـكرية وتعيش في بيئة إقليمية تتسـم بدرجات مرتفعة من عدم الاسـتقرار. وقد شـكّل الغزو العراقي للكويت عام 1990 نقطة تحول اسـتراتيجية في إدراك صـانع القرار الكويتي لطبيعة التهديدات الأمنية، حيث ترسـخت قناعة مفادها أن الأمن الوطني لا يمكن ضـــمانه عبر الاعتماد على القدرات الذاتية المحدودة فقط، بل يتطلب بناء شـراكات دفاعية مع قوة عظمى تمتلك التفوق العسـكري والتكنولوجي والقدرة على توفير مظلة ردع اسـتراتيجية. ومن ثم أصـبح التحالف مع الولايات المتحدة جزءاً أسـاسـياً من المعادلة الأمنية الكويتية بعد مرحلة التحرير.

ويتسـق هذا التوجه مع الطرح الواقعي الجديد الذي يرى أن الدول الصـغيرة تميل إلى اتباع اسـتراتيجيات الموازنة الخارجية عبر الانضـــمام إلى تحالفات قوية لمواجهة التهديدات المحتملة، خاصـــة في البيئات الإقليمية التي تشـهد تنافساً استراتيجياً بين القوى الكبرى والإقليمية. فالشراكة الأمنية الكويتية–الأمريكية لا تُفهم فقط بوصـفها علاقة سـياسـية أو دبلوماسـية، بل تُعد أداة اسـتراتيجية متعددة الأبعاد تشـمل التعاون العسـكري والتكنولوجي والتدريب المشـترك وتبادل المعلومات الاسـتخباراتية، بما يسـهم في تعزيز القدرات الدفاعية للقوات المســـلحة الكويتية وتطوير جاهزيتها العملياتية في مواجهة التحديات مثل الإرهاب أو التوترات الإقليمية.

وفي ضـــوء ذلك، يمكن القول إن الواقعية الجديدة توفر إطاراً تفسـيرياً مناسـباً لفهم اسـتمرارية التحالفات العســـكرية الاســـتراتيجية في الحالة الكويتية، حيث لا تُبنى هذه التحالفات على اعتبارات معيارية أو

مؤسساتية فقط، بل ترتكز أساساً على حسابات القوة ومقتضيات الأمن القومي في نظام دولي يتسم بسيادة الدولة وغياب سلطة فوق وطنية قادرة على ضبط الصراع الدولي. ومن ثم فإن التحالف الكويتي–الأمريكي يمثل نموذجاً للعلاقة الأمنية القائمة على المنفعة الاستراتيجية المتبادلة، حيث تسعى الكويت إلى ضمان مظلة ردع خارجية، بينما تحافظ الولايات المتحدة على حضورها الاستراتيجي في منطقة الخليج ضمن معادلات الأمن الدولي المعاصر.

ثانياً: النظرية الليبرالية

تُقدّم النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية مقاربة مغايرة للطرح الواقعي، إذ لا تختزل السياسة الدولية في البعد العسكري أو الأمني فقط، بل تنظر إليها بوصفها منظومة مركبة تتفاعل داخلها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية إلى جانب القضايا السياسية والأمنية. وتنطلق هذه الرؤية من أعمال منظّرين ليبراليين بارزين مثل Robert Keohane الذي أكد أن التعاون الدولي يمكن أن ينشأ ويستمر في ظل الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول، وأن المؤسسات الدولية تلعب دورًا مهمًا في تقليل احتمالات الصراع عبر توفير آليات للحوار وتنظيم التفاعل بين الفاعلين الدوليين. كما تشير الليبرالية إلى أن العلاقات الدولية الحديثة أصبحت أكثر تشابكًا وتعقيدًا، بحيث لم تعد القوة العسكرية العامل الوحيد المحدد للاستقرار، بل أصبحت العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والتنموية جزءًا أساسيًا من معادلة الأمن الدولي (مصطفى، 2021).

ومن هذا المنظور يمكن فهم التحالف بين الكويت والولايات المتحدة باعتباره إطارًا للتعاون متعدد الأبعاد يتجاوز مفهوم التحالف الدفاعي التقليدي. فإلى جانب التعاون العسكري الذي يشمل التدريب المشترك وتبادل الخبرات وتحديث القدرات الدفاعية، تمتد الشراكة بين البلدين لتشمل مجالات مكافحة الإرهاب وتطوير آليات تبادل المعلومات الاستخباراتية، إضافة إلى دعم برامج التحديث المؤسسي في القطاعات الأمنية. كما تعكس العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الطرفين مستوى متقدمًا من التنسيق الاستراتيجي،

حيث أكدت مسارات الحوار الاستراتيجي الكويتي–الأمريكي أهمية التشاور المستمر حول القضايا الإقليمية، بما في ذلك جهود تحقيق الاستقرار في العراق والمشاركة في المبادرات الدولية لحفظ السلام.

وتبرز المؤسسات الدولية والتعاون متعدد الأطراف كعنصر أساسي في تعزيز هذا النمط من العلاقات، إذ تساهم المنظمات والبرامج الدولية في خلق بيئة تفاعلية تسمح بتسوية النزاعات عبر الوسائل السلمية وتوسيع مجالات التعاون المشترك في قطاعات غير عسكرية مثل التنمية الاقتصادية والأمن الصحي والأمن السيبراني. ويتسق هذا التصور مع الطرح الليبرالي الذي يرى أن الاعتماد المتبادل بين الدول يحد من دوافع الصراع ويعزز الاستقرار الدولي على المدى الطويل. وفي هذا السياق، يظل التحالف الكويتي–الأمريكي مثالاً على التحالفات الحديثة التي لا تقتصر وظيفتها على الردع العسكري فحسب، بل تمتد إلى بناء شبكة من المصالح المشتركة التي تدعم الأمن القومي للدولتين ضمن إطار من التعاون المؤسسي المستدام .

ثالثاً: التحليل وفق النظريتين. بالنظر إلى الواقعية الجديدة والليبرالية في آنٍ واحد، يظهر أن التحالف العسكري الكويتي–الأمريكي يُمكن تفسيره من منظور الواقعية الجديدة كخيار إستراتيجي لتعزيز الأمن الوطني في بيئة دولية فوضوية، بينما يرى المنظور الليبرالي أن هذا التحالف يتجاوز البعد العسكري إلى شبكة واسعة من التعاون الدولي في مجالات متعددة تُعزز الأمن الشامل. في واقع الحال، إن التحالفات العسكرية في القرن الحادي والعشرين لا يمكن حصرها في منظور واحد فقط، بل تتداخل فيها عناصر القوة التقليدية مع عناصر التعاون الدولي، مما يُظهِر أن نظريات العلاقات الدولية تُكمِّل بعضها عند تفسير الواقع المعاصر.

1-11 الدراسات السابقة

عرض الدراسات السابقة

يُعد الرجوع إلى الدراسات السابقة خطوةً مركزية في بناء أي بحث علمي، إذ يسهّل على الباحث فهم الأطر النظرية والمنهجية التي تناولت موضوع التحالفات العسكرية وأدوارها في حماية الأمن القومي،

وتشـير الأدبيات الحديثة المعنية بدراسـة التحالفات العسـكرية إلى حدوث تحول نوعي في طريقة فهم هذه التحالفات ووظائفها داخل النظام الدولي، حيث لم تعد تُنظر إليها بوصـــفها ترتيبات دفاعية مؤقتة تهدف فقط إلى مواجهة تهديدات عسكرية مباشرة، بل غدت أدوات استراتيجية شاملة تتقاطع فيها الأبعاد الأمنية مع الاعتبارات السـياسـية والدبلوماسـية، بل وحتى الاقتصـادية. وفي هذا السـياق، توضـح دراسـة مطر وإبراهيم وغضبان (2024) أن التحالفات العسكرية، ولا سيما تلك التي تقودها الولايات المتحدة، أصبحت جزءاً من منظومة أوسـع لإدارة النفوذ الأميركي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ تُسـتخدم لإعادة إنتاج أنماط الهيمنة وترتيب موازين القوى على المســـتويين الإقليمي والدولي، وليس فقط لتعزيز التعاون الأمني التقليدي. ويعني ذلك أن التحالفات باتت تؤدي وظيفة مزدوجة: من جهة تســـهم في حماية أمن الحلفاء، ومن جهة أخرى تعمل كآلية لإدامة النفوذ الاســـتراتيجي للقوى الكبرى، الأمر الذي يوسّـــع من إطار فهم طبيعتها ودورها في السياسة الدولية المعاصرة.

وفي الاتجاه ذاته، تطرح دراسـة عيد (2024) مقاربة ليبرالية مؤسـسـية للتحالفات الخليجية، حيث ترى أن هذه التحالفات تمثل أدوات للأمن الجماعي، وتســـعى – نظرياً – إلى بلورة منظومة إقليمية قادرة على مواجهة التهديدات المشـــتركة. غير أن الدراســـة تلفت الانتباه إلى أن فاعلية هذه التحالفات تظل محدودة بسـبب اختلاف المصـالح الدفاعية وتباين تصـورات التهديد بين دول الخليج، وهو ما ينعكس سـلباً على مستوى التنسيق العسكري والانسجام الاستراتيجي بينها. ويكشف هذا الطرح عن مفارقة أساسية مفادها أن وجود أطر تحالفية لا يعني بالضـرورة تحقق أمن جماعي فعّال، ما لم يُدعَّم بتوافق سـياسـي عميق ورؤية موحدة للأمن.

وفي مقابل هذه القراءات ذات الطابع الواقعي والليبرالي، تأتي دراسة الشيشي ومطر (2024) لتقدم طرحاً بنائياً يركز على البعد المعرفي في نشـــوء التحالفات، حيث ترى أن التحالفات لا تنشـــأ فقط اســـتجابةً لتهديدات مادية ملموسـة، بل تتشـكل أيضـاً نتيجة إدراكات مشـتركة وتفاعلات فكرية بين الدول، تتعلق بكيفية تعريفها للأصـدقاء والأعداء وطبيعة النظام الدولي من حولها. ويضـيف هذا الطرح بعداً تفسـيرياً

مهماً، إذ يبرز أن التحالفات قد تستمر حتى في ظل تراجع مستوى التهديدات المباشرة، طالما ظلت التصورات المشتركة والتمثلات الذهنية المتقاربة قائمة بين أطرافها.

وتنسجم هذه الرؤية مع ما توصلت إليه دراسة مطر (2020) حول سلوك الدول الصغيرة، والتي أكدت أن هذه الدول غالباً ما تلجأ إلى التحالفات العسكرية لتعويض ضعفها النسبي في القدرات الذاتية، في إطار ما يُعرف بمفهوم "التوازن ضد التهديد". فالدول الصغيرة، وفق هذا المنظور، لا تسعى فقط إلى موازنة القوة، بل إلى موازنة مصادر التهديد المباشر، وهو ما يدفعها إلى الارتباط بقوى كبرى قادرة على توفير مظلة ردع موثوقة. ويُعد هذا الطرح أساسياً لفهم منطق تحالفات دول الخليج مع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

وفي مستوى أكثر عمقاً، تتناول دراسة عبيدات (2017) البعد السياسي والإيديولوجي للتحالفات العسكرية، مسلطة الضوء على التفاعل المعقد بين الأمن والهوية السياسية للدول. إذ ترى الدراسة أن التحالفات لا تُبنى فقط على حسابات مصلحية بحتة، بل تتأثر أيضاً بتقارب الأنظمة السياسية، وتشابه التوجهات الأيديولوجية، ونمط العلاقات مع القوى الدولية. ويتقاطع هذا الطرح مع ما ذهب إليه البسوس (2021) الذي اعتبر التحالفات جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الدبلوماسية الدفاعية في دول الخليج، حيث تُستخدم هذه التحالفات ليس فقط لتعزيز القدرات العسكرية، بل أيضاً كأدوات دبلوماسية لبناء الشراكات، وتوسيع دوائر النفوذ، وتحسين الموقع التفاوضي للدولة على الساحة الدولية.

ويُسهم هذا المسار النظري المتعدد – الواقعي، الليبرالي، البنائي، والسياسي–الإيديولوجي – في توفير إطار تحليلي شامل يسمح بفهم التحالفات العسكرية باعتبارها ظاهرة مركبة تتجاوز التفسيرات الأحادية، ويؤسس في الوقت ذاته لقراءة أعمق لدور التحالف الأمريكي–الكويتي ضمن منظور الأمن القومي الحديث.

وعلى المستوى التطبيقي، ركزت مجموعة من الدراسات على التجربة الكويتية بوصفها نموذجاً دالاً على كيفية توظيف التحالفات العسكرية في حماية أمن دولة صغيرة في بيئة إقليمية مضطربة. فقد قدم الشامي

(2023) وعطوان وسلطان (2023) تحليلاً معمقاً لمسار التحالف الكويتي–الأمريكي منذ تحرير الكويت عام 1991، مبرزين كيف انتقلت العلاقة من إطار الدعم العسكري الظرفي إلى شراكة استراتيجية طويلة المدى تشمل التعاون الدفاعي، والتسليح، والتدريب، إضافة إلى توفير مظلة أمنية تهدف إلى مواجهة التحديات الإقليمية المتزايدة. وتؤكد هذه الدراسات أن التحالف لم يعد مجرد استجابة لأزمة تاريخية، بل تحول إلى ركيزة أساسية في العقيدة الأمنية الكويتية.

وفي السياق ذاته، تناولت دراسة صالح وخلف (2010) أثر الأزمات الكبرى – وبخاصة غزو العراق للكويت – في إعادة صياغة التحالفات العسكرية وإعادة بناء المنظومة الأمنية للدولة، موضحة أن تلك الأزمة شكلت نقطة تحول مفصلية دفعت الكويت إلى تبني مقاربة أمنية جديدة تقوم على تعميق التحالف مع الولايات المتحدة بوصفها الضامن الرئيسي للأمن الوطني. ويكشف هذا الطرح عن أن التحالفات ليست نتاج اختيارات ظرفية فحسب، بل قد تكون نتيجة صدمات استراتيجية تعيد تشكيل أولويات الدولة وتصوراتها للأمن.

وعلى الرغم من ثراء هذه الأدبيات، فإنها تكشف في الوقت ذاته عن فجوة معرفية تتعلق بمتابعة تطور التحالف الكويتي–الأمريكي في مرحلة ما بعد 2003، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية العميقة التي شهدتها المنطقة، مثل تصاعد التنافس الإقليمي، وتغير أنماط التهديد، وبروز قضايا الأمن غير التقليدي. وهي فجوة يسعى البحث الحالي إلى سدّها من خلال تحليل التحالف في سياقه المعاصر وربطه بالتحولات في مفهوم الأمن القومي.

وفي بعد آخر، أبرزت الأدبيات أثر البيئة الإقليمية في تشكيل وتطوير التحالفات العسكرية، حيث ناقشت دراسة عيد (2024) أن محدودية فعالية التحالفات الخليجية الجماعية تعود إلى تعدد المصالح واختلاف أولويات الدفاع، ما يدفع دول الخليج إلى تفضيل التحالفات الثنائية الأكثر استقراراً مع القوى الكبرى. وفي الاتجاه نفسه، وضعت دراسة مطر وإبراهيم وغضبان (2024) التحالفات ضمن سياق إعادة تشكيل النظام الدولي، مؤكدة أن التفاعلات الإقليمية لا يمكن فصلها عن البنية الدولية التي تهيمن فيها القوى الكبرى وتحدد أنماط التحالفات واتجاهاتها.

كما أكدت دراســة مطر (2020) على مفهوم المرونة الاســتراتيجية للدول الصــغيرة في منطقة الخليج، موضــحة كيف توظف هذه الدول التحالفات الإقليمية والدولية لتعزيز قدرتها على مواجهة تهديدات القوى الإقليمية الكبرى، سواء عبر الردع المباشر أو عبر توسيع هامش المناورة السياسية. وتخلص مجمل هذه الدراسات إلى أن التحالفات العسكرية في السياق المعاصر لم تعد ترتكز على البعد العسكري فقط، بل باتت تمثل أدوات دبلوماسية واستراتيجية متقدمة تُستخدم لتنسيق السياسات الدفاعية، وإدارة التهديدات، وبناء شبكات دعم دولية تخدم أهداف الأمن القومي الشامل.

التعقيب على الدراسات السابقة

تبرز الأدبيات العلمية أن هذه التحالفات لم تعد مجرد ترتيبات دفاعية بســيطة، بل تحولت إلى أدوات استراتيجية متعددة الأبعاد تجمع بين أبعاد أمنية، سياسية، دبلوماسية، وفكرية وهو ما يتطلب دراسة تحليلية شاملة. فقد أظهرت بعض الدراسات اختلافاً واضحاً في تفسير الهدف من التحالفات؛ ففي حين ترى بعض الدراســات أن التحالفات وســيلة لتعزيز قدرات الردع والأمن القومي، تؤكد أخرى أنها أدوات لإدارة النفوذ والهيمنة داخل النظام الدولي. هذا التباين في الرؤى يعكس تعقيد الظاهرة ويدل على أن معالجة التحالفات تتطلب إطاراً نظرياً وتحليلياً متعدد الأبعاد.

في نطاق «الأمن القومي» للدول الصغيرة أو المتوسطة الحجم، سلطت بعض الدراسات الضوء على دور التحالفات في توفير مظلة حماية والاســتقرار في بيئات إقليمية مضــطربة أو تهديدات خارجية محتملة. وتُظهر هذه الأدبيات أن التحالفات تمنح دولاً ذات قدرات محدودة فرصــة لتعويض ضــعفها الدفاعي عبر الانضــمام إلى تحالفات مع قوى عظمى ما يعكس منطق التوازن ضــد التهديد. وفي الوقت ذاته، تُبرز دراسات أخرى أن التحالفات قد تترافق مع تبعيات سياسية أو أمنية، أو أن فعاليتها قد تتأثر بتغير المواقف أو مصالح الحلفاء، مما يطرح تساؤلات حول مدى الاعتماد الكلي على التحالف في ضمان الأمن القومي المستدام.

وعلى مســـتوى التحليل البنيوي والمعرفي، قدمت بعض الأبحاث منظوراً مختلفاً ينظر إلى التحالفات على أنها نتاج للتصــورات المشــتركة، وليس فقط اســتجابة لمخاطر ملموســة. هذا الاتجاه يُعيد تشــكيل الفهم التقليدي للأحلاف العسـكرية، علاوة على ذلك، هناك دراسـات ركّزت على الحالة الخاصــة لدول بعينها، ومنها دول الخليج، لتحليل التجربة الواقعية للتحالفات. وفي هذه الأبحاث تم تحليل كيف ســـاهمت التحالفات في تأمين الدول من التهديدات الخارجية، وفي دعم الجاهزية الدفاعية، فضـــلاً عن إبراز التحديات المرتبطة بالاعتماد على حليف أجنبي، والتداخل بين السياسة الداخلية والخارجية .

وعلى الرغم من هذه الإسهامات المهمة، تُظهر مراجعة الأدبيات الخاصـة بالتحالفات العسكرية أن معظم الدراســـات ركّزت على التحليل النظري والتحليل الإقليمي العام دون تقديم نماذج تطبيقية معمّقة تتناول البيئة الأمنية الخليجية وبشـكل أدق الحالة الكويتية كإطار للتحليل الاسـتراتيجي. ويتضــح من ذلك وجود فجوة معرفية تتعلق بغياب دراســـات تربط بين محددات التحالفات العســـكرية ومتطلبات الأمن القومي الكويتي ضـمن سـياق التهديدات الإقليمية المتغيرة. كما تبرز فجوة تطبيقية تتمثل في ندرة الدراسـات التي قامت بقياس التأثير الفعلي للتحالفات العسـكرية على جاهزية وقدرات الردع، سـواء من خلال أدوات تقييم كمية أو مؤشــرات أداء اســتراتيجية، وهو ما يجعل تقييم نتائج هذه التحالفات عملية معقدة وغير مدعومة بأدلة كافية.

ومن هنا، تسـتند الدراسـة الحالية إلى هذه الفجوات بوصـفها منطلقاً أسـاسـياً لبناء إطار معرفي يربط بين التحالفات العســـكرية ومتطلبات الأمن القومي الكويتي، مع التركيز على تحليل دور التحالفات في تعزيز الجاهزية الدفاعية، ورفع قدرة الدولة على الاسـتجابة للتهديدات، ودراسـة الأبعاد السـياسـية والاسـتراتيجية التي تنتج عن هذه العلاقات. وبذلك تسهم الدراسة في سدّ النقص القائم في الأدبيات العربية والدولية عبر تقديم تحليل تطبيقي يستند إلى التجربة الكويتية كنموذج لدراسة التحالفات العسكرية في السياقات الإقليمية المعاصرة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

أتاح تنوّع المناهج التحليلية المعتمدة في الأدبيات السابقة – بين الدراسات الواقعية والليبرالية والبنائية – للباحث مرونة في اختيار مجموعة من المؤشرات والمعايير في تقييم وتحليل الظاهرة المدروسة، مثل الردع العسكري والاستقرار الإقليمي ومستوى التعاون الأمني وتأثير التحالفات على حماية الأمن القومي. وقد ساعد هذا التنوع في فهم دقيق للتفاعلات بين الكويت والولايات المتحدة في إطار التحالف.

ومن جانب آخر، مكنت الدراسات السابقة الباحث من تطوير منهجية بحثية مناسبة لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالتحالفات العسكرية، من خلال الاستفادة من نماذج جمع البيانات الميدانية، وتحليل الاتفاقيات والاستراتيجيات الدفاعية، والاعتماد على المصادر الرسمية والتقارير الاستراتيجية التي تتناول العلاقات الدفاعية بين الدول. وقد وفّرت هذه الدراسات أيضاً أدوات عملية يمكن تكييفها لدراسة أثر التحالف الكويتي–الأمريكي على الأمن القومي الكويتي مع استشراف ما قد يحمله المستقبل من تحديات وتغيرات في البيئة الإقليمية. كما أسهمت الأدبيات السابقة في دعم الإطار النظري للبحث الحالي عبر توفير مصادر ومراجع علمية معتبرة تُغطي النظريات الأساسية في العلاقات الدولية والتحالفات العسكرية، مما عزز عمق الاستناد النظري وتحقيق الاتساق المنهجي في الدراسة.

ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تسعى الدراسة الحالية إلى سد فجوة بحثية بارزة في الأدبيات المتعلقة بالتحالفات العسكرية، إذ تظهر محدودية في الدراسات التي تناولت بشكل خاص التحالف الكويتي–الأمريكي في سياق الأمن القومي لدولة صغيرة خلال فترة ما بعد 2003 وحتى الوقت الراهن، مع مراعاة التحولات الجيوستراتيجية التي شهدتها المنطقة. وتُقدّم الدراسة الحالية تحليلاً متكاملاً يربط بين الأبعاد الأمنية والسياسية والدبلوماسية لهذه الشراكة الاستراتيجية، مقارنة بما اعتمدته معظم الدراسات السابقة التي تميل إلى التركيز على البعد العسكري أو السياسي بمعزل عن غيره.

وعلاوة على ذلك، تستفيد الدراسة الحالية من الربط بين النظريتان في العلاقات الدولية –الواقعية الجديدة، الليبرالية، لتقديم إطار تفسـيري متعدد الأبعاد، بدلاً من الاعتماد على منظور نظري واحد. وهذا التكامل النظري يمكّن من فهم التحالف كظاهرة ديناميكية تتشـكل تحت تأثير التفاعلات البنيوية للنظام الدولي، والاعتبارات المؤسسية، ومن هنا تسهم هذه الدراسة كإضافة نوعية إلى الأدبيات الأكاديمية، بطرح مقاربة تحليلية تسمح بفهم عميق لكيفية تفاعل الدول الصغيرة مع القوى العظمى ضمن سياق متغير.

1-12 هيكل الدراسة

الفصل الأول : يتناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، حيث يُمهّد لموضوع البحث من خلال عرض المشكلة البحثية وأهميتها وأهدافها وتساؤلاتها، إضافة إلى تحديد المنهج المعتمد وحدود الدراسة ومفاهيمها الأساسية. كما يستعرض هذا الفصل أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع التحالفات العسكرية والأمن القومي في منطقة الخليج، مع بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسـة الحالية لتحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة إلى معالجتها. ويتضمن الفصل كذلك الإطار النظري الذي تستند إليه الدراسة، مع التركيز على النظرية الواقعية الجديدة بوصفها تفسيراً لبنية النظام الدولي وسلوك الدول في ظل الفوضى الدولية، إلى جانب النظرية الليبرالية التي تبرز دور المؤسسات الدولية والاعتماد المتبادل في تعزيز التعاون بين الدول. ويهدف هذا الفصـل إلى توفير قاعدة نظرية ومنهجية متماسـكة تمكّن من فهم التحالف الكويتي–الأمريكي في سياقه البنيوي والسياسي الأوسع.

الفصل الثاني : الأمن القومي الكويتي في ظل التحالفات العسكرية. يركز هذا الفصل على تحليل دور التحالفات العسكرية في تشكيل بنية الأمن القومي الكويتي، من خلال استعراض البيئة الجيوسياسية التي تتحرك فيها الدولة، خاصـة في ظل موقعها الجغرافي الحسـاس في منطقة الخليج. ويبحث الفصـل في كيفية مساهمة التحالفات، وعلى رأسها التحالف مع الولايات المتحدة، في تعزيز القدرات الدفاعية للكويت وتحقيق توازن نسبي في مواجهة التهديدات الإقليمية. كما يتناول التحول الاستراتيجي الذي شهدته السياسة الدفاعية الكويتية بعد عام 1990، والذي أسـهم في إعادة صـياغة مفهوم الأمن الوطني .وفي المقابل، يناقش الفصـل التحديات السـياسـية والعسـكرية التي تواجه هذا التحالف، بما في ذلك تباين المواقف بين

الكويت والولايات المتحدة تجاه بعض القضـــايا الإقليمية، إضـــافة إلى طبيعة العلاقة مع إيران بين التهدئة والحذر الأمني. ويســـعى الفصـــل إلى إبراز أن التحالفات العســـكرية، رغم أهميتها، لا تخلو من تعقيدات تتطلب إدارة استراتيجية دقيقة لتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن الوطني والاعتبارات السياسية الإقليمية.

الفصـــل الثالث: البيئة الإقليمية والدولية وتأثيرها على التحالف الكويتي–الأمريكي. يتناول هذا الفصـــل تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على طبيعة التحالف الكويتي–الأمريكي، حيث يحلل التحولات في بنية النظام الدولي وتداعياتها على منطقة الخليج. ويولي اهتمامًا خاصًـــا بتنامي التهديدات الإيرانية، وتصـــاعد التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب والهجمات السيبرانية، إضافة إلى الأزمات الإقليمية التي تؤثر بشكل مباشـــر على الأمن الكويتي. كما يناقش الفصـــل هذه المتغيرات في ضـــوء المنظورين الواقعي والليبرالي، لتفسير كيفية تكيّف التحالف مع هذه التحديات .كما يستعرض الفصل الاستراتيجيات التي تتبناها الكويت لمواجهة هذه التحديات، من خلال تطوير قدراتها الدفاعية وتعزيز التحديث العسكري، وتفعيل الدبلوماسية الدفاعية، وتكثيف برامج التدريب المشـــترك مع الحلفاء. ويؤكد الفصـــل أن قدرة الكويت على التكيف الاســتراتيجي تمثل عاملًا حاســمًا في اســتمرارية وفعالية التحالف، خاصــة في ظل بيئة دولية تتســم بعدم الاستقرار والتغير المستمر.

الفصل الرابع: التحالف الأمريكي وأبعاده في صياغة السياسة الدفاعية الكويتية. يركز هذا الفصل على تحليل التأثير المباشـــر للتحالف مع الولايات المتحدة في عملية صـــنع القرار الدفاعي الكويتي، من خلال استعراض أوجه التعاون العسكري والتقني، ودور الاتفاقيات الدفاعية في تطوير القدرات العسكرية للدولة. كما يوضح كيف أسهم هذا التحالف في تحديث بنية القوات المسلحة الكويتية وتعزيز جاهزيتها العملياتية، بما يتماشى مع المعايير العسكرية الحديثة، وفي الوقت ذاته، يناقش الفصل إشكالية التوازن بين الاعتماد على الحليف الأمريكي والحفاظ على الاســتقلالية الاســتراتيجية، حيث تســعى الكويت إلى تحقيق معادلة دقيقة تضـــمن الاســـتفادة من الدعم الخارجي دون التفريط في ســـيادتها الوطنية. ويبرز الفصـــل أن نجاح الســـياســـة الدفاعية الكويتية يعتمد على قدرتها في إدارة هذا التوازن، من خلال تنويع الشـــراكات الدولية وتعزيز القدرات الذاتية، بما يضمن استدامة الأمن القومي في ظل التحولات الإقليمية والدولية.

الخاتمة. مناقشة وتلخيص أبرز النتائج المستخلصة من الدراسة في ضوء البيانات التي تم جمعها والأطر النظرية المعتمدة. وعرض مجموعة من المقترحات العملية التي يمكن أن تسهم في تعزيز فاعلية التحالفات الاستراتيجية بما يخدم الأمن القومي الكويتي، مع مراعاة التوازن بين متطلبات الشراكة الدولية والاستقلال الوطني.

2- الفصل الثاني: الأمن القومي الكويتي في ظل التحالف مع الولايات المتحدة

يشكّل الأمن القومي أحد المرتكزات الأساسية في سياسات الدول، ولا سيما الدول الصغيرة جغرافياً والدول ذات الموقع الاستراتيجي في بيئة إقليمية معقدة مثل الكويت تتسم بتداخل المصالح الدولية والإقليمية، وبقربها من بؤر توتر مزمنة، الأمر الذي جعل مسألة الأمن والدفاع أولوية قصوى في بنيتها السياسية والاستراتيجية. وقد برزت أهمية التحالفات العسكرية بوصفها خياراً استراتيجياً لتعزيز منظومة الأمن الوطني، خاصة بعد تجربة الغزو العراقي عام 1990 التي مثّلت نقطة تحول مفصلية في إدراك القيادة الكويتية لمفهوم الأمن القومي وأدوات حمايته.

اتجهت الكويت إلى تعميق شراكاتها الدفاعية، وعلى رأسها التحالف مع الولايات المتحدة، الذي تُوّج بتوقيع اتفاقية التعاون الدفاعي عام 1991. وقد أعاد هذا التحالف صياغة العقيدة الدفاعية الكويتية، ليس فقط من حيث تطوير القدرات العسكرية التقليدية، بل أيضاً عبر تعزيز الردع الاستراتيجي، وبناء منظومة أمنية متعددة الأبعاد تشمل التدريب، ونقل التكنولوجيا، والتنسيق الاستخباراتي، والتخطيط المشترك في مواجهة التهديدات الإقليمية والدولية.

وعليه، يسعى هذا الفصل إلى تحليل تطور البيئة الأمنية للكويت قبل وبعد التحالف مع الولايات المتحدة، وبيان أثر هذا التحالف في تعزيز القدرات الدفاعية والاستراتيجية، مع دراسة آليات التعاون العسكري والاستخباراتي المشترك، والتدريب، ونقل التكنولوجيا الدفاعية، إضافة إلى استشراف التحديات والفرص التي تفرضها التحالفات العسكرية في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة في منطقة الخليج.

2-1 دور التحالفات العسكرية في تعزيز القدرات الدفاعية

تمثل التحالفات العسكرية أحد المرتكزات الجوهرية في الاستراتيجية الأمنية لدولة الكويت، حيث أضحت أداة مركزية لإعادة بناء القدرات العسكرية وتعزيز الجاهزية العملياتية في مواجهة بيئة إقليمية تتسم بالتقلب وعدم اليقين. وتبنّت الكويت نموذجاً أمنياً قائماً على الدمج بين القدرات الوطنية المحدودة والضمانات الدفاعية التي توفرها الشراكات الدولية، وعلى رأسها الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويهدف هذا المحور إلى تحليل التحول البنيوي في العقيدة الأمنية الكويتية بعد عام 1990، واستكشاف دور التحالفات العسكرية في ترسيخ الردع، وإعادة تشكيل بنية الأمن القومي، ضمن إطار نظري يجمع بين الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسسية.

الأمن القومي الكويتي من منظور توازن القوى الإقليمي

يُعد الأمن القومي أحد أبرز المفاهيم الاستراتيجية التي شهدت تطوراً فكرياً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، حيث لم يعد مقتصراً على البعد العسكري التقليدي، بل أصبح منظومة متكاملة تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والتنموية والتكنولوجية والاجتماعية. ويعكس هذا التحول طبيعة التغيرات في بنية النظام الدولي المعاصر، إذ ارتبط الأمن بقدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الداخلي، مع مواجهة التهديدات الخارجية في الوقت نفسه (جوهر، 1995: 14).

كما شهد مفهوم الأمن القومي تطوراً نظرياً من خلال مدارس العلاقات الدولية والاستراتيجية، حيث أكدت بعض الدراسات أن الأمن لا يمكن فصله عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ ترتبط قدرة الدولة على مواجهة المخاطر الأمنية بمدى قوة قاعدتها الاقتصادية وقدرتها على الاستدامة. ومن هذا المنطلق، أصبح مفهوم التنمية شرطًا أساسيًا لتحقيق الأمن الوطني، فالدول التي تتمتع بنمو اقتصادي مرتفع تكون عادة أكثر قدرة على مواجهة التحديات الأمنية مقارنة بالدول ذات القاعدة الاقتصادية المحدودة (جوهر، 1995: 16).

وقد تطور تعريف الأمن القومي ليشمل حماية القيم الأساسية للدولة وتحقيق حالة من الطمأنينة الاستراتيجية، بما يقلل احتمالات التعرض للعدوان الخارجي أو للتهديدات الداخلية. وقد أصبح الأمن القومي مرتبطاً أيضاً بحماية المصالح الحيوية ضمن السياسات العامة، بما يضمن بيئة مستقرة لتحقيق التنمية الشاملة، ويعكس الطبيعة الديناميكية للمفهوم بتغير الظروف الدولية والإقليمية (عبد الحفيظ، 2020: 6).

وفي الإطار العربي المعاصر، يُنظر إلى الأمن القومي على أنه مجموعة سياسات وإجراءات تتخذها الدولة ضمن حدود قدراتها الوطنية لحماية كيانها السياسي وضمان استمرار مصالحها الحيوية، مع مراعاة

التغيرات الجيوسياسية المحيطة. وقد توسع المفهوم ليشمل حماية الإنسان باعتباره محور التنمية والاستقرار، حيث ترتبط مستويات الأمن الوطني بجودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية (العلي، 2013: 18).

ويشير التحليل النظري إلى أن الأمن القومي يمثل منظومة مركبة تشمل الأمن السياسي العسكري والاقتصادي والبيئي، إضافة إلى الأمن السيبراني والفكري، وهو ما يعكس شمولية التهديدات المعاصرة التي لم تعد تقتصر على النزاعات العسكرية التقليدية، بل امتدت لتشمل الفضاء الرقمي والبنية التحتية الحيوية والشبكات الاقتصادية العالمية. لذا يعتمد التخطيط الاستراتيجي على صياغة سياسات أمنية مرنة تتيح التكيف مع المتغيرات الدولية، مع إدراك أن الأمن المطلق يمثل حالة نظرية يصعب تحقيقها عمليًا (عيد، 2021: 17).

الواقع الجيوسياسي الكويتي وتوازن القوى الإقليمي

ترتبط بنية الأمن القومي الكويتي ارتباطاً وثيقاً بموقع الدولة داخل منظومة التوازنات الإقليمية في الخليج العربي. إذ تتميز الكويت بموقع استراتيجي حساس يجعلها قريبة من مراكز النفوذ الإقليمي المتنافسة، خاصة في ظل التفاعلات السياسية والأمنية بين إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تشكل عنصر الضمان الأمني العسكري للكويت. ويؤدي هذا التداخل الجيوسياسي إلى جعل الأمن الوطني مرتبطاً بالتحولات الخارجية بدرجة كبيرة، دون التقليل من تأثير العوامل الاجتماعية والديموغرافية على البيئة الأمنية الوطنية (عيد، 2021: 25).

وقد شكل التوازن الإقليمي بين القوى المحيطة بالكويت أساساً لسياساتها الخارجية، حيث سعت الدولة إلى منع الهيمنة الإقليمية من أي طرف والمحافظة على مسافة متوازنة من مراكز النفوذ المتنافسة. ومع اندلاع الصراع العسكري بين العراق وإيران في نهاية القرن العشرين، تبنت الكويت سياسة الحياد النسبي، إلا أن الضغوط الاستراتيجية دفعتها إلى الاقتراب من الموقف العراقي ضمن سياق التوازنات الإقليمية آنذاك،

لكن ذلك لم يوفر الحماية الكافية، حيث تعرضـــت الكويت لغزو عســـكري في عام 1990 على يد نظام صدام حسين، وهو حدث شكل نقطة تحول في الاستراتيجية الدفاعية للدولة (سهر وجمال، 2018: 30).

التحول الاستراتيجي للأمن الوطني الكويتي بعد عام 1990

شكّل الغزو العراقي للكويت عام 1990 نقطة تحول مفصلية في بنية التفكير الاستراتيجي للدولة، إذ أعاد تعريف طبيعة التهديدات الأمنية وحدود القدرة على الدفاع الذاتي. فقد كشـف هذا الحدث عن فجوة هيكلية بين الإمكانات العســـكرية الكويتية وحجم التحديات الإقليمية، الأمر الذي دفع صـــانع القرار إلى إعادة صـــياغة العقيدة الأمنية، والانتقال من نهج تقليدي قائم على الدبلوماســـية وموازنة القوى الإقليمية، إلى مقاربة أكثر اعتماداً على التحالفات الدولية بوصـــفها ركيزة أســـاســـية للأمن الوطني(Central ،2006 Intelligence Agency).

وقد اتسـمت السـياسـة الدفاعية الكويتية قبل هذا التحول، بنزعة حذرة سـعت إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على الطابع المدني للدولة وتجنب عسكرة المجتمع، في سياق إقليمي شهد انقلابات عسكرية متكررة خلال النصـف الثاني من القرن العشـرين. إلا أن محدودية الموارد البشـرية، وصـغر حجم القوات المسـلحة، وضـــعف القدرة على تحقيق ردع مســـتقل، جعلت هذا النموذج الدفاعي غير كافٍ لمواجهة التهديدات الكبرى، خاصة في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة.(Saab, 2022)

وفي أعقاب الغزو، تبنّت الكويت مســـاراً اســـتراتيجياً جديداً تجسّـــد في توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة عام 1991، والتي شكّلت نقطة ارتكاز في إعادة بناء القدرات العسكرية. ولم تقتصر هذه الاتفاقية على تنظيم أطر التعاون العسكري، بل أرست نموذجاً متقدماً للشراكة الاستراتيجية، شمل انتشار القوات الأمريكية، وإعادة تأهيل البنية التحتية العسـكرية، وتنفيذ برامج تدريب مشـتركة، إلى جانب تحديث منظومات التسـليح والاتصـال، بما أسـهم في إحداث تحول نوعي في الكفاءة التشـغيلية للقوات المسـلحة الكويتية (Central Intelligence Agency ،2006).

كما ارتبطت هذه المرحلة بتكثيف برامج التدريب والمناورات المشـــتركة، التي هدفت إلى رفع الجاهزية القتالية وتعزيز التنســـيق العملياتي مع الحليف الأمريكي. وأســـهم نقل التكنولوجيا والخبرات في تطوير

الكفاءة المؤسسية، بما أتاح للقوات الكويتية العمل بفاعلية ضمن أطر تحالفية متعددة الجنسيات، وهو ما يعكس انتقالًا من نموذج دفاعي تقليدي إلى نموذج قائم على التكامل العملياتي.

يمكن تفسير هذا التحول في ضوء الواقعية الجديدة بوصفه استجابة بنيوية لاختلال ميزان القوى، حيث لجأت الكويت إلى تبني استراتيجية "الموازنة الخارجية" لتعويض محدودية قدراتها الذاتية عبر الارتباط بقوة عظمى توفر مظلة ردع فعّالة. وفي المقابل، يبرز البعد الليبرالي المؤسسي في الطابع المنظم والمستدام لهذه الشراكة، من خلال ما تتضمنه من آليات للتدريب المشترك، وتبادل المعلومات، وبناء الثقة، بما يسهم في تقليل عدم اليقين وتعزيز استقرار العلاقات الدفاعية على المدى الطويل.

وعلى هذا الأساس، لم يكن التحالف العسكري مع الولايات المتحدة مجرد خيار تكتيكي مرحلي، بل شكّل ركيزة بنيوية في إعادة تشكيل الأمن القومي الكويتي، من خلال إعادة تعريف مفهوم الردع على أساس الدمج بين القدرات الوطنية والضمانات الخارجية. ومع ذلك، تظل هذه المقاربة محكومة بتحديات تتعلق بضرورة تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الاستقلالية الاستراتيجية والاعتماد على التحالفات، بما يضمن استدامة الأمن الوطني في بيئة إقليمية معقدة ومتغيرة.

تعميق الشراكة مع الولايات المتحدة.

أفضى تحرير الكويت إلى تدشين مرحلة استراتيجية جديدة في مسار الأمن القومي الكويتي. فقد مثّل التحرير لحظة مفصلية أعادت صياغة أولويات الدولة، ورسّخت قناعة راسخة لدى صانع القرار بأن ضمان البقاء والسيادة في بيئة إقليمية مضطربة يتطلب شراكة أمنية طويلة الأمد مع قوة عظمى قادرة على توفير مظلة ردع فعالة. ومن ثمّ، لم يكن التحول الذي أعقب التحرير مجرد إعادة إعمار عسكري، بل إعادة تأسيس شاملة للعقيدة الأمنية والسياسة الدفاعية (Bronson, 2006).

وقد تجسد هذا التحول في اتفاقية التعاون الدفاعي الموقعة عام 1991، التي أسست إطاراً مؤسسياً متكاملاً للتعاون العسكري، شمل تسهيلات لوجستية، وانتشاراً للقوات الأمريكية، إلى جانب برامج تدريب وتسليح مشتركة، إضافة إلى اتفاقية الاقتناء والخدمات المتبادلة لعام 2013، وفي هذا السياق، يُقدّر الوجود العسكري الأمريكي في الكويت بحوالي 13,500 عنصر حتى عام 2025، يتمركزون في مواقع

اســـتراتيجية مثل معســـكر عريفجان وقاعدة علي الســـالم الجوية، إلى جانب مخزون متقدم من المعدات العسـكرية الجاهزة للاسـتخدام العملياتي. ويعكس هذا الانتشـار عمق الالتزام الأمريكي بأمن الكويت، كما يعزز من قدرة الدولة على الاندماج في منظومات الردع الإقليمي والتعامل مع التهديدات المحتملة بكفاءة أعلى (U.S. Department of State, 2025).

وقد تعززت هذه الشـراكة بمنح الكويت صـفة "حليف رئيسـي من خارج حلف الناتو" عام 2004، وهو ما أضفى طابعًا مؤسسيًا طويل الأمد على العلاقة، ومكّنها من الوصول إلى تكنولوجيا عسكرية متقدمة. غير أن هذا الامتياز، على الرغم من مزاياه العملياتية، يعكس في الوقت ذاته نمطًا من الاعتماد الهيكلي، حيث ترتبط القدرات الدفاعية الكويتية بصـورة وثيقة بالمنظومة الأمريكية من حيث التسـليح، والتدريب، والعقيدة العسكرية (U.S. Department of State, Bureau of Political-Military Affairs ،2025).

وعلى صـعيد القدرات العسـكرية، أسـهمت هذه الشـراكة في تحديث شـامل لمنظومات التسـليح، شـملت منظومات متقدمة مثل مروحيات أباتشـي، ومنظومات باتريوت للدفاع الجوي، ودبابات M1A2، وطائرات F/A-18 سـوبر هورنت، إلى جانب صـواريخ متنوعة وأنظمة تسـليح ومعدات دعم وصـيانة. كما انعكس التعاون في حجم صـفقات التسـليح، التي بلغت نحو 19.95 مليار دولار، كما سـمحت الولايات المتحدة، منذ عام 2016، بتصدير معدات دفاعية إلى الكويت عبر آلية البيع التجاري المباشر بقيمة تتجاوز 416 مليون دولار، تضـمنت تجهيزات إلكترونية عسكرية وأنظمة تحكم في النيران وتقنيات رؤية ليلية وطائرات، ما يعكس اتســـاع نطاق التعاون التقني والعســـكري بين الجانبين(U.S. Department of State, Bureau of Political-Military Affairs ،2025).

وقد أســهمت هذه الشــراكة الاســتراتيجية في تطوير قدرات القوات المســلحة الكويتية في مجالات الدفاع الوطني، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الاسـتقرار الإقليمي. وفي إطار بناء القدرات المؤسـسـية، تتعاون وزارة الداخلية والحرس الوطني الكويتي مع مكتب التعاون العســـكري في الســـفارة الأمريكية من خلال برامج تدريبية مشـــتركة وتبادلية، تركز على رفع كفاءة وحدات مكافحة الإرهاب عبر تمارين ثنائية ودورات

تخصصية. كما تقدم فرق أمريكية متخصصة في أنظمة الدفاع الجوي المحمولة (MANPADS) تدريبات للكوادر الكويتية المعنية بأمن الحدود والطيران، بهدف رصد هذه التهديدات والحد من انتشارها، بما يعزز منظومة الأمن الوطني ويعمّق التكامل العملياتي بين البلدين. وقد مثّل هذا الترتيب انتقالاً واضحاً من سياسة الحياد النسبي قبل 1990 إلى نموذج التحالف الدفاعي المؤسسي القائم على الردع المشترك(Cordesman, 1997).

ومن منظور الواقعية الجديدة يمكن تفسير هذا التحول باعتباره استجابة عقلانية لبيئة دولية فوضوية تفرض على الدول الصغيرة البحث عن ضمانات خارجية لتعويض محدودية قدراتها الذاتية. فالكويت، بحكم موقعها الجغرافي وقربها من بؤر التوتر، لم تعد ترى في الاعتماد الذاتي المحدود خياراً كافياً، بل انتقلت إلى استراتيجية "الموازنة الخارجية" عبر التحالف مع قوة عظمى توفر عنصر الردع الاستراتيجي في مواجهة أي تهديد محتمل.

في الوقت ذاته، يعكس تعميق الشراكة مع الولايات المتحدة بعد التحرير بُعداً ليبرالياً، حيث لم يقتصر التعاون على الجوانب العسكرية الصرفة، بل توسّع ليشمل الحوار الاستراتيجي المنتظم، وبناء الثقة المؤسسية، وتطوير آليات تنسيق طويلة الأمد. فوفقاً للطرح الليبرالي، يسهم هذا النمط من التعاون المنظم في تقليل احتمالات سوء التقدير، ويعزز الاستقرار عبر شبكات من الاعتماد المتبادل الأمني والاقتصادي. وهكذا، أصبح التحالف إطارًا دائمًا للتفاعل الاستراتيجي، لا مجرد استجابة ظرفية لأزمة عابرة.

كما انعكس هذا التحول في تحديث شامل لقدرات القوات المسلحة الكويتية، خاصة في مجالات الدفاع الجوي والقوات الجوية والأنظمة الصاروخية، بما ينسجم مع متطلبات الردع الحديث. وأصبحت الجاهزية العملياتية والتكامل مع القوات الحليفة عنصرين أساسيين في التخطيط الدفاعي، الأمر الذي عزز من قدرة الكويت على الاستجابة السريعة لأي تطورات طارئة في محيطها الإقليمي. ولم يعد مفهوم الأمن مقتصرًا على حماية الحدود، بل امتد ليشمل حماية البنية التحتية الحيوية، وأمن الطاقة، وأمن الممرات البحرية (Central Intelligence Agency ،2006).

إقليمياً، أسـهم هذا التحول في إدماج الكويت بصـورة أعمق في المنظومة الأمنية الخليجية والدولية، حيث أصـبحت أراضـيها جزءاً من ترتيبات الردع الإقليمي الأوسـع. كما عززت هذه الشـراكة مكانة الكويت الدولية، إذ باتت تُنظر إليها كحليف اسـتراتيجي موثوق في منطقة الخليج، وهو ما وفر لها دعماً سـياسـياً وأمنياً مستمراً في مواجهة التحديات الإقليمية المتغيرة (Herb, 1999) .

وعليه، فإن مرحلة ما بعد التحرير لم تمثل مجرد عودة إلى الوضع السابق لعام 1990، بل أسست لمرحلة جديدة في التفكير الاسـتراتيجي الكويتي، تقوم على الجمع بين منطق الواقعية الجديدة في البحث عن الضـمانات الصـلبة للبقاء، ومنطق الليبرالية في بناء أطر مؤسـسـية للتعاون طويل الأمد. وقد شـكل هذا المزج بين الردع والتحالف المؤسـسـي الركيزة الأسـاسـية للأمن القومي الكويتي في مرحلة ما بعد 1991، ولا يزال يشكل أحد الأعمدة المركزية في سياسته الدفاعية حتى اليوم.

انعكاسات اتفاقية التعاون الدفاعي لعام 1991 على بنية الأمن القومي الكويتي.

أسهمت التحالفات العسكرية، وعلى رأسها الشراكة مع الولايات المتحدة، في إحداث تحول بنيوي في مفهوم الردع ضمن السياسة الدفاعية الكويتية، من خلال ترسيخ ما يُعرف بـــ«الردع المشترك»، القائم على دمج القدرات الوطنية مع القوة العسكرية للحليف الاستراتيجي. وقد عزز الوجود العسكري الأمريكي، إلى جانب تخزين معدات عسـكرية متقدمة داخل الأراضـــي الكويتية، من مصـــداقية هذا الردع، عبر توجيه رســالة واضـحة بأن أي تهديد محتمل سيواجه برد يتجاوز القدرات الوطنية ليشـمل تدخل قوة عظمى، الأمر الذي يسـهم في تقليص احتمالات التعرض لعدوان مباشـر (U.S. Department of State, Bureau of Political-Military Affairs, 2025).

وفي هذا السـياق، أعادت اتفاقية التعاون الدفاعي لعام 1991 تشـكيل أنماط التخطيط العسـكري الكويتي، من خلال الانتقال إلى نموذج قائم على التكامل العملياتي مع الحليف الأمريكي. وقد تجســـد ذلك في تكثيف المناورات المشـتركة، وتطوير برامج التدريب المتقدم، وتوحيد معايير التسـليح والاتصـال، بما أسـهم في رفع مسـتوى الجاهزية القتالية، وتعزيز القدرة على العمل ضـمن أطر تحالفية متعددة الجنسـيات، بما يتماشى مع متطلبات الأمن الجماعي في منطقة الخليج (Knights ،2006). ولم يقتصر أثر هذا التحول

على الجوانب الفنية، بل امتد ليشمل إعادة بناء العقيدة العسكرية الكويتية على أسس التنسيق المؤسسي والاعتماد المتبادل.

وعلى صعيد القدرات الدفاعية، شكّلت هذه الشراكة قاعدة لتحديث شامل للقوات المسلحة الكويتية، شمل تطوير أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، وتعزيز سلاح الجو بطائرات مقاتلة متقدمة، وتحديث منظومات القيادة والسيطرة. كما أسهم نقل التكنولوجيا والخبرات العسكرية الأمريكية في رفع الكفاءة المؤسسية، وتعزيز القدرة على الاستجابة السريعة للتهديدات، سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية، في إطار تكامل فعال بين القدرات الوطنية والضمانات الخارجية (U.S. Department of State, Bureau of Political-Military Affairs, 2025).

وعلى المستوى المؤسسي، رسّخت الشراكة آليات منتظمة للحوار الاستراتيجي والتنسيق العسكري، ما يعكس البُعد الليبرالي المؤسسي في العلاقات الدفاعية. إذ لم يعد التعاون مقتصرًا على ترتيبات تشغيلية، بل تطور إلى إطار تفاعلي قائم على تبادل المعلومات، وبناء الثقة، وتقاسم الأعباء، بما يسهم في تقليل احتمالات سوء الفهم وتعزيز استقرار التفاعلات الأمنية على المدى الطويل(Knights، 2006).

وقد امتدت انعكاسات هذا التحول لتشمل بنية الأمن الوطني بمفهومه الشامل، حيث أصبح يشمل حماية البنية التحتية الحيوية، وأمن الطاقة، والممرات البحرية. وبالنظر إلى اعتماد الاقتصاد الكويتي على صادرات الطاقة، فإن استقرار البيئة الإقليمية يمثل شرطًا أساسيًا لاستدامة الأمن الاقتصادي، وهو ما وفّرته منظومة الردع المرتبطة بالتحالف مع الولايات المتحدة ضمن إطار أوسع للأمن الإقليمي (Tetreault، 2000).

وفي ضوء ذلك، يمكن اعتبار اتفاقية التعاون الدفاعي لعام 1991 أكثر من مجرد إطار قانوني لتنظيم الوجود العسكري، إذ شكّلت ركيزة لإعادة تعريف مفهوم الردع عبر الدمج بين القدرات الوطنية والتحالفات الخارجية. وجمعت بين منطق الواقعية الجديدة، الذي يؤكد على موازنة التهديدات لضمان البقاء، ومنظور الليبرالية المؤسسية، الذي يبرز دور الأطر التنظيمية لضمان الاستقرار طويل الأمد. ومع ذلك، تظل

اســتدامة هذا النموذج مرهونة بقدرة الكويت على إيجاد توازن دقيق بين تعظيم مكاســب التحالف والحفاظ على هامش استراتيجي كافٍ لمواجهة التحولات المستقبلية في النظام الدولي.

على الرغم من الفوائد التي توفرها هذه التحالفات، يطرح الاعتماد الهيكلي على الحليف الأمريكي إشكاليات نقدية تتعلق بالاســتقلالية الاســتراتيجية، إذ قد يؤدي ربط الأمن الكويتي بالســياســة الأمريكية إلى تقليص هامش المناورة، خاصـــة في ظل تصـــاعد التنافس بين القوى الكبرى. بالمقارنة، اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة على نموذج أكثر تنوعًا في التحالفات، يجمع بين الشــراكات الغربية والاقليمية، مع تطوير قدرات دفاعية محلية متقدمة، ما أعطاها مرونة أكبر في إدارة التهديدات دون تقليص الاعتماد على شريك وحيد. أما قطر، فاتبعت اســـتراتيجية خليجية توازن بين الاســـتفادة من الحماية الأمريكية وتعزيز قنوات دبلوماســية متعددة، بما يســمح لها بالحفاظ على اســتقلالية نســبية في صــنع القرار الدفاعي. هذه المقارنة توضــح أن النموذج الكويتي، رغم فعاليته، يعتمد بدرجة عالية على شريك وحيد، ما يضــع الدولة أمام تحدٍ مســتقبلي في حالة تغير الاســتراتيجيات الأمريكية أو تصــاعد التوترات الإقليمية. وهو ما يســتدعي تحقيق توازن دقيق بين الاستفادة من الدعم الدولي والحفاظ على الاستقلالية الاستراتيجية في صنع القرار الأمني.

2-2 التحديات السياسية والعسكرية التي تواجه التحالف

يمثل تحليل التحديات العســكرية والســياســية واللوجســتية التي تواجه التحالفات الاســتراتيجية أحد المحاور المهمة لفهم البيئة الأمنية المحيطة بـــ دولة الكويت، حيث لم تعد التحالفات العسكرية المعاصرة محصورة في مواجهة التهديدات التقليدية، بل أصـــبحت تواجه مجموعة من التعقيدات المرتبطة بتغير طبيعة الصـــراعات الدولية والإقليمية. ويهدف هذا المبحث إلى دراســـة أبرز التحديات التي تؤثر في فعالية التحالفات الدفاعية والأمنية، سواء كانت تحديات مرتبطة بالبيئة العسكرية أو بالضــغوط السياسية الدولية أو بالقيود اللوجستية والتكنولوجية التي تفرضــها طبيعة العمليات العسكرية الحديثة، وذلك في إطار تحليل شـــامل لطبيعة التوازنات الاســـتراتيجية في منطقة الخليج العربي وتأثيرها على منظومة الأمن الوطني الكويتي.

تباينات المواقف السياسية بين الكويت والولايات المتحدة في السياق الإقليمي المعاصر

على الرغم من متانة العلاقات الاستراتيجية بين الكويت والولايات المتحدة، فإن بعض التباينات السياسية تظهر بين الحين والآخر حول قضايا لا ترتبط مباشرة بالعراق أو إيران أو أمن الخليج. وقد برزت هذه الاختلافات بصورة خاصة في ما يتعلق بالمواقف الكويتية من الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. فالكويت كانت من أبرز الداعمين للحقوق الفلسطينية قبل الغزو العراقي عام 1990، غير أن موقف ياسر عرفات المؤيد لصدام حسين خلال أزمة الغزو ترك أثرًا عميقًا في الوعي الكويتي، وأثار استياءً واسعًا داخل المجتمع، لدرجة أن بعض المسؤولين تعرضوا لانتقادات إعلامية لمجرد تبنيهم لهجة دبلوماسية معتدلة تجاه عرفات في المحافل الدولية(Bronson, 2006).

كما تعززت مشاعر الغضب خلال أوائل التسعينيات نتيجة الاعتقاد السائد بأن نسبة من الفلسطينيين المقيمين في الكويت آنذاك أبدت تعاطفاً مع النظام العراقي، رغم وجود مواقف فردية معاكسة اتسمت بالشجاعة. وسواء كانت هذه الانطباعات دقيقة أم لا، فقد أدت إلى توتر حاد في العلاقات، وطُلب من أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين مغادرة البلاد، ما خلّف إرثاً من عدم الثقة استمر لسنوات لاحقة (Crystal, 1995).

ومع مرور الوقت، بدأ جيل جديد من الشباب الكويتي يتابع تطورات القضية الفلسطينية من خلال وسائل الإعلام العربية، بما فيها قناة الجزيرة، التي تعرض وجهات نظر متنوعة تشمل أطرافًا إسرائيلية وفلسطينية. وقد أثار هذا النهج الإعلامي انتقادات من بعض الكتّاب العرب، إلا أن التغطيات المصورة للأحداث الميدانية كان لها تأثير واضح في تشكيل الرأي العام، خصوصًا بين الشباب. وفي هذا السياق، برز تيار متزايد ينتقد الدعم الأمريكي لإسرائيل، مقابل أصوات أخرى أكثر انفتاحًا تجاه فكرة التطبيع. غير أن السياسة الرسمية للكويت ما زالت تؤكد رفض التطبيع الكامل قبل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية(Parsi, 2018).

وتجلى أحد أبرز مظاهر الخلاف خلال صيف عام 2006، عندما اندلعت المواجهة بين إسرائيل وحزب الله في لبنان. فقد أثار الدعم الأمريكي للعمليات العسكرية الإسرائيلية احتجاجات داخل الكويت، شملت

تجمعات أمام السفارة الأمريكية ورفع شعارات حادة، بل ومشاركة بعض أعضاء البرلمان في انتقادات علنية للولايات المتحدة. ويُعزى هذا التصعيد جزئيًا إلى تعاطف قطاعات من الشيعة الكويتيين والمقيمين اللبنانيين مع حزب الله، إضافة إلى ضغوط داخلية لتعزيز التضامن الوطني، ما جعل المناخ السياسي أكثر حساسية تجاه أي مواقف أمريكية يُنظر إليها باعتبارها مهددة للفلسطينيين أو لدول مجاورة لإسرائيل (Telci & Rakipoğlu, 2021).

في المقابل، لم تُظهر الكويت ميلاً إلى تخفيف انتقاداتها لإسرائيل بحجة مواجهة تنظيم شيعي في لبنان، على خلاف بعض الدول ذات القيادة السنية التي بدت أكثر تحفظًا في خطابها، خشية تداعيات اتساع النفوذ الشيعي في المنطقة. ومع انتهاء حرب 2006، تصاعدت أيضاً انتقادات بعض التيارات السنية الكويتية تجاه حزب الله، ما يعكس تعقيد المشهد الداخلي وتداخل البعد الطائفي بالسياسة الإقليمية (Telci & Rakipoğlu, 2021).

ومن بين القضايا التي سببت انزعاجاً كويتياً متكرراً، الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لا تولي اهتماماً كافياً بالتشاور مع شركائها الخليجيين بشأن القضايا الإقليمية. وقد عبّر عن هذا الشعور وزير الخارجية الكويتي آنذاك، محمد صباح السالم الصباح، بتصريح أكد فيه أن التحالف لا يعني التبعية، وأن المصالح الوطنية تقتضي الشفافية واحترام المخاوف المتبادلة. وتكتسب هذه التصريحات دلالة خاصة لصدورها عن شخصية معروفة بتأييدها للعلاقات الوثيقة مع واشنطن.

كما ظهرت توترات محدودة بشأن ترتيبات الدعم اللوجستي، لا سيما ما يتعلق بأسعار الوقود المقدم للقوات الأمريكية بعد عام 2003. فبعد أن قدمت الكويت الوقود مجاناً خلال الحرب لإسقاط نظام صدام حسين، طلبت لاحقًا مقابلاً تفضيلياً مع استمرار العمليات، ما أدى إلى خلاف حول آلية التسعير وطبيعة المخاطبات الرسمية بين الجانبين. وقد رأى بعض الكويتيين أن أسلوب اللوم العلني من قبل دولة كبرى تجاه حليف أصغر قد يترك انطباعاً بعدم التكافؤ في العلاقة (Parsi, 2018).

وتشمل مظاهر الحساسية أيضاً شعوراً سابقاً لدى بعض الكويتيين بأن صناع القرار الأمريكيين يتعاملون مع الكويت كمحطة عبور إلى العراق دون منحها الاهتمام السياسي الكافي. غير أن هذا الانطباع شهد

تحسـنًا نسـبيًا مع عقد مؤتمر إقليمي في يناير 2007 بمشـاركة دول خليجية إلى جانب مصـر والأردن، حيث حضر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك لعرض أولويات إدارة جورج بوش والاستماع إلى وجهات نظر الدول العربية المشـاركة. ورغم اسـتمرار بعض الخلافات، ولا سـيما حول إيران، اعتُبر هذا الحوار خطوة إيجابية لتعزيز التشاور المتبادل (Jane's Information Group ،2007).

كما أظهرت وفود برلمانية أمريكية اهتماماً أكبر بوجهات النظر الكويتية بشـأن قضـايا الأمن الإقليمي، خاصـة في ظل التحديات التي واجهتها الولايات المتحدة في العراق. وفي السـابق، أثارت بعض التصريحات الأمريكية حول إعادة نشر القوات من العراق إلى الكويت دون تنسيق مسبق امتعاضاً كويتياً، إذ عُدّ تجاهل التشاور مؤشرًا على عدم تقدير كافٍ لسيادة الدولة ومصالحها(Saab, B. Y،2022).

وقد أظهرت بعض اسـتطلاعات الرأي تراجع نسـبة الكويتيين الذين ينظرون بإيجابية إلى الولايات المتحدة من 36% عام 2001 إلى 17% عام 2006، ثم شهدت النسبة ارتفاعاً لاحقاً لكنها ظلت محدودة نسبيًا، حيث أشـار اسـتطلاع عام 2019 إلى أن 27% فقط اعتبروا العلاقات مع الولايات المتحدة مهمة جداً(Saab, B. Y،2022).

وعلى الرغم من هذه التباينات، تبقى العلاقة بين الكويت والولايات المتحدة قائمة على أسـس اسـتراتيجية متينة، غير أن اسـتمرارها يتطلب إدارة الخلافات بحساسـية سياسـية تراعي اعتبارات الرأي العام الكويتي، وتحافظ في الوقت ذاته على التوازن بين التحالف الوثيق والاسـتقلال الوطني. ومن ثم فإن تعزيز الشـراكة الأمنية بين الكويت والولايات المتحدة يتطلب سـياسـات أكثر توازناً وتخصـيصـاً تلبي احتياجات الطرفين، عبر تقديم مشورة أمريكية مستمرة في مجال الحوكمة الدفاعية وبناء قوة مشتركة كويتية تعتمد على هياكل قيادة حديثة ومتكاملة بدل التركيز فقط على زيادة التسليح أو الوجود العسكري المباشر.

العلاقات الكويتية–الإيرانية بين منطق التهدئة وهواجس الأمن الإقليمي

لم تقتصـر التحركات الإيرانية تجاه الكويت خلال ثمانينيات القرن العشـرين على أنشـطة وكلاء غير نظاميين، بل شملت أيضاً عمليات عسكرية مباشرة استهدفت مصالح كويتية، مع إنكار المسؤولية أحيانًا

أو نسب الهجمات إلى أخطاء ميدانية. ففي مايو 1984 تعرضت ناقلتان نفطيتان كويتيتان لهجوم ألحق بهما أضرارًا، في سياق ما عُرف بحرب الناقلات خلال الحرب العراقية الإيرانية، ونفت طهران مسؤوليتها عن الهجوم. كما سُجلت حوادث قصف إيراني "عرضي" على الأراضي الكويتية، وإن لم تبلغ مستوى خطورة الهجمات البحرية. وأمام تصاعد المخاطر، لجأت الكويت إلى إعادة تسجيل بعض سفنها تحت أعلام أخرى لتقليل احتمالات الاستهداف(Kessler،2007).

خلال أزمة الغزو، أعلنت إيران حيادها في المواجهة بين التحالف الدولي والنظام العراقي، رغم محاولات صدام حسين استمالة طهران عبر تقديم تنازلات مهمة، منها القبول بإعادة ترتيبات سابقة تتعلق بممر شط العرب. ورغم إعادة العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وطهران آنذاك، لم تنحز إيران إلى العراق في الصراع. كما لم تصدر عنها إدانات حادة لانتشار قوات التحالف في السعودية، بل صوّرت الخطوة باعتبارها موجهة لردع التهديد العراقي(Kessler،2007).

ومع انتهاء الحرب العراقية–الإيرانية عام 1988، تراجع السبب المباشر للتوتر، غير أن الشكوك المتبادلة بقيت حاضرة. فقد نظر كثير من الكويتيين إلى إيران بوصفها جارًا غير موثوق، متأثرين بخطاب تصدير الثورة الذي طبع السنوات الأولى من قيام الجمهورية الإسلامية في إيران .غير أن هذا التصور شهد تحولًا ملحوظًا عقب الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990، حين تبين أن التهديد الأكثر إلحاحًا لم يكن مصدره طهران، بل بغداد(Saab, B. Y،2022).

وانطلاقًا من هذه التحولات، برزت مصلحة مشتركة بين الكويت وإيران في احتواء القوة العسكرية العراقية، وهو ما انعكس في تبني الكويت خلال التسعينيات نهجًا أكثر مرونة، قائمًا على الحفاظ على قنوات التواصل مع طهران وتجنب التصعيد، انسجامًا مع سياستها التقليدية في تهدئة الخصوم عبر الحوار والتفاعل الاقتصادي (Parsi, 2018). وقد تعزز هذا التوجه في ظل أجواء الانفتاح النسبي خلال عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي، قبل أن تدخل العلاقات مرحلة أكثر حساسية بعد عام 2005 مع تصاعد التوتر حول البرنامج النووي الإيراني في عهد محمود أحمدي نجاد.

وفي موازاة ذلك، تزايدت المخاوف الكويتية من تنامي النفوذ الإيراني في العراق بعد عام 2003، خاصة في المناطق الجنوبية القريبة جغرافيًا، ما دفع الكويت إلى الانخراط في تحركات دبلوماسية إقليمية، من بينها استضافة مؤتمر يناير 2007 الذي أكد مبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول (Telci & Rakipoğlu, 2021) ويرتبط ذلك بتحفظ الكويت على الطرح الإيراني لإقامة منظومة أمن إقليمي تقودها طهران بدلًا من الولايات المتحدة، في ظل تمسك الكويت بشراكتها الاستراتيجية مع واشنطن، مقابل حرص إيران على ضمان عدم استخدام الأراضي الكويتية في أي عمل عسكري ضدها(Gause, 2010).

وفي هذا السياق، أعلنت الكويت معارضتها لأي تصعيد عسكري ضد إيران، محذرة من تداعياته، رغم إدراكها محدودية هامش المناورة في ظل وجود قوات أمريكية على أراضيها وما قد يترتب عليه من ردود إيرانية محتملة (Bronson, 2006). كما يظهر هذا التوازن في موقفها من البرنامج النووي الإيراني، حيث لا تؤيد ضربات عسكرية، وتسعى في الوقت ذاته إلى تجنب الانحياز الكامل لأي طرف، خاصة في ظل محدودية تأثير المبادرات الإقليمية مثل فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية (Telci & Rakipoğlu, 2021).

ورغم تداول مقترحات لإعلان منطقة خالية من الأسلحة النووية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن فرص تأثير هذه المبادرات في مسار البرنامج الإيراني تبدو محدودة. كما لا توجد مؤشرات على تأييد كويتي علني لضربات عسكرية ضد منشآت إيرانية، لأن ذلك سيضع القيادة أمام خيار صعب بين شراكتها مع الولايات المتحدة وعلاقتها مع إيران، وهو خيار تسعى إلى تجنبه علناً (Telci & Rakipoğlu, 2021).

ويمثل البرنامج النووي الإيراني مصدر قلق متزايد للأمن الإقليمي للكويت، ويزداد تعقيداً في ظل الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران عام 2026، وقد أدى الرد الإيراني على الهجوم الأمريكي–الإسرائيلي إلى توسع رقعة الصراع بسرعة، مستهدفاً البنية التحتية لدول الخليج، وكانت الكويت من أكثر الدول تأثراً بذلك،

كما أســـفر النزاع عن إغلاق مضـــيق هرمز الذي يمر عبره نحو خُمس إمدادات النفط والغاز الطبيعي المســـال العالمية، وهجوم إيران على بعض الســـفن، ما أدى إلى انخفاض حاد في حركة الملاحة وتأثر الشـحنات العالمية للطاقة والتجارة. وتضـاف إلى ذلك المخاوف المرتبطة باحتمال وقوع حادث نووي يؤثر على الكويت، لا سـيما في ظل اعتمادها الكبير على محطات تحلية المياه، إذ جاءت هذه التطورات دون التشـاور مع دول المنطقة، ما اضـطر الكويت لمتابعة التداعيات وتأمين مصـالحها الوطنية ودفع دول الخليج إلى إعادة تقييم اعتمادها على الضـمانات الأمريكية وربما البحث عن ترتيبات أمنية إقليمية بديلة، رغم انخفاض الثقة في إيران، فيما يثير التصـعيد العسـكري الحالي مخاوف من انزلاق المنطقة نحو حرب استنزاف طويلة تحمل مخاطر إقليمية وعالمية كبيرة (تقدير موقف، 2026).

رغم الأهمية الاسـتراتيجية للشـراكة الدفاعية في تعزيز الأمن الوطني، فإن التحالفات العسـكرية تواجه مجموعة من التحديات المرتبطة بالتغيرات المتسارعة في البيئة الدولية والإقليمية. فمن أبرز هذه التحديات تأثير التحولات في النظام الدولي متعدد الأقطاب، وما يصـاحب ذلك من تغير في أولويات القوى الكبرى، بما في ذلك تراجع أو تصـاعد الاهتمام الاسـتراتيجي بالمنطقة وفقاً لمعادلات المصـالح العالمية. كما أن التطورات الجيوسياسية الجديدة تفرض على الدول الصغيرة ضرورة الحفاظ على مرونة استراتيجية تمكنها من التكيف مع التحولات غير المتوقعة في سياسات القوى الحليفة (Komarow ،2004).

ومن التحديات المهمة أيضـاً مسـألة التوازن بين التعاون الدفاعي والحفاظ على اسـتقلالية القرار الوطني. فالتحالفات العسكرية، رغم ما توفره من مظلة ردع وحماية أمنية، قد تثير إشكاليات تتعلق بدرجة الاعتماد على الدعم الخارجي، كما تواجه التحالفات العسـكرية تحديات مرتبطة بالتهديدات الأمنية غير التقليدية، مثل الحروب السـيبرانية، والهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية، وانتشـار التقنيات العسـكرية منخفضـة التكلفة مثل الطائرات المسيرة ذات الاستخدامات القتالية. فهذه التهديدات تفرض تحديثًا مستمرًا للأنظمة الدفاعية وآليات التعاون الأمني، بما يتجاوز نماذج الحرب التقليدية القائمة على الجيوش النظامية (Katzman ،2005).

إضـافة إلى ذلك، تشـكل المنافسـة الاسـتراتيجية بين القوى الدولية الكبرى أحد العوامل المؤثرة في اسـتقرار التحالفات العسكرية، حيث قد يؤدي تصاعد التوتر بين القوى العالمية إلى إعادة تشكيل أولويات الشراكات الأمنية في المنطقة. كما أن التحولات الاقتصـادية العالمية وأسـواق الطاقة تلعب دورًا في تحديد مسـتويات الالتزام السياسي والعسكري داخل التحالفات الدفاعية، نظرًا لارتباط الأمن الجيوسياسي بالأمن الاقتصادي.

3- الفصل الثالث: البيئة الإقليمية والدولية وتأثيرها على التحالف الكويتي–الأمريكي

يشكل هذا الفصل حجر الزاوية لفهم سياق التحالف الكويتي–الأمريكي ضمن البيئة الإقليمية والدولية المعقدة والمتغيرة. فمن منظور استراتيجي، لا يمكن تحليل أي تحالف عسكري بمعزل عن العوامل الجيوسياسية المحيطة، أو بدون دراسة ديناميات القوة في المنطقة التي تنشط فيها الدولة الصغيرة مثل الكويت. يسلط الفصل الضوء على كيفية صياغة الكويت لاستراتيجية توازن متكاملة تمكنها من الاستفادة من قدرات حليفتها الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية، مع الحفاظ على مستوى معقول من الاستقلالية في صنع القرار الوطني. كما يناقش الفصل تأثير التحولات الإقليمية والدولية على فعالية التحالف، وعلى الآليات والقدرات التي تطورها الكويت للتكيف مع هذه المتغيرات، بما يعزز أمنها القومي وقدرتها على الردع.

3-1 أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على التحالف الكويتي–الأمريكي

يشهد النظام الأمني في منطقة الخليج تحولات مستمرة نتيجة التغيرات الإقليمية والدولية، التي تتسم بتنافس القوى الكبرى وتزايد حدة الأزمات الإقليمية. وفي هذا السياق، شكلت الكويت نموذجاً للدول الصغرى التي تعتمد على التحالفات الاستراتيجية لضمان أمنها الوطني واستقرارها الداخلي. يهدف هذا القسم إلى تحليل طبيعة هذه التحولات وكيفية تأثيرها على التحالف الكويتي–الأمريكي، مع التركيز على التهديدات التقليدية وغير التقليدية، ورصد انعكاس هذه الديناميات على استدامة التحالف من منظور نظري يجمع بين الواقعية والليبرالية.

المتغيرات في النظام الإقليمي والدولي

شهدت البيئة الأمنية في منطقة الخليج العربي خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الأحداث والتحولات المفصلية التي تعكس بوضوح طبيعة التغيرات في النظامين الإقليمي والدولي،

وانعكاساتها المباشرة على الأمن الوطني لدولة الكويت. فقد برزت الأزمات المرتبطة بالعراق بوصفها أحد أهم مصادر عدم الاستقرار الإقليمي، حيث أدى استمرار الاضطرابات السياسية والأمنية فيه إلى خلق بيئة حدودية عالية الحساسية تؤثر على أمن الكويت واستقرارها، خاصة في ظل التداخل الجغرافي والتاريخي بين البلدين، وما يرافق ذلك من مخاطر مرتبطة بانتشار الجماعات المسلحة وتذبذب الاستقرار الداخلي في العراق.(United Nations, 2024)

وفي السياق ذاته، يمثل مضيق هرمز أحد أبرز النقاط الجيوسياسية الحساسة في النظام الإقليمي الخليجي، نظراً لكونه شرياناً أساسياً لتدفق الطاقة العالمية، حيث يمر عبره جزء كبير من صادرات النفط والغاز، ما يجعل أي اضطراب فيه ذا انعكاسات مباشرة على الأمن الاقتصادي لدول المنطقة، بما فيها الكويت. وقد أظهرت التطورات الأخيرة تصاعداً في استخدام المضيق كأداة ضغط استراتيجية ضمن التفاعلات الإقليمية، الأمر الذي عمّق من حالة عدم اليقين الأمني في الخليج (Rasanah ،2026).

كما أسهمت التوترات المستمرة في العلاقات الإقليمية، ولا سيما المرتبطة بالنفوذ الإيراني، في إعادة تشكيل أولويات الأمن الخليجي، حيث تصاعدت المخاوف من التهديدات غير التقليدية، بما في ذلك الهجمات بالطائرات المسيّرة والقدرات الصاروخية بعيدة المدى. وقد أثبتت بعض الأحداث الميدانية في المنطقة، مثل الهجمات التي استهدفت البنية التحتية في دول خليجية خلال السنوات الأخيرة، أن طبيعة التهديدات انتقلت من الإطار التقليدي إلى أنماط هجينة تستهدف المنشآت الحيوية والطاقة والنقل.(Al Jazeera, 2026)

وعلى المستوى الدولي، مثلت الحرب الروسية–الأوكرانية منذ عام 2022 نقطة تحول في بنية النظام العالمي، حيث أدت إلى إعادة توزيع الأولويات الاستراتيجية للقوى الكبرى، وزيادة التنافس على مصادر الطاقة، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الأهمية الجيوسياسية لدول

الخليج بوصفها مزوداً رئيسياً للطاقة للأسواق العالمية. وقد عزز ذلك من حساسية استقرار المنطقة ضمن الحسابات الدولية.(World Bank, 2024)

كما تشير التحولات في الاستراتيجية الأمريكية خلال السنوات الأخيرة إلى اتجاه نحو إعادة تموضع أولوياتها الأمنية، مع التركيز المتزايد على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتقليص الاعتماد على الانتشار العسكري المباشر في الشرق الأوسط. هذا التحول يعكس إعادة صياغة طبيعة الالتزامات الأمنية الأمريكية تجاه حلفائها في الخليج، بما يفرض على دول المنطقة إعادة تقييم نماذج الاعتماد الاستراتيجي وتطوير قدراتها الدفاعية الذاتية (U.S. Department of Defense, 2025).

وفي ضوء هذه التحولات، أصبحت منطقة الخليج ساحة لتفاعل معقد بين القوى الإقليمية والدولية، حيث يتجلى التنافس بين السعودية وإيران بوصفه أحد أبرز محركات عدم الاستقرار، من خلال صراع النفوذ وبناء التحالفات الإقليمية والدولية. ويُعد هذا التنافس عاملاً رئيسياً في إعادة تشكيل البيئة الأمنية، بما يفرض على الكويت اتباع سياسة توازن دقيقة تقوم على الحياد الإيجابي وتجنب الاستقطاب.(International Crisis Group, 2025)

وبناءً على ذلك، يتضح أن المتغيرات الإقليمية والدولية لم تعد أحداثاً منفصلة، بل أصبحت جزءاً من منظومة أمنية مترابطة تؤثر بشكل مباشر في صياغة السياسات الدفاعية لدولة الكويت. كما أن تصاعد التهديدات غير التقليدية، وتراجع مركزية الالتزام الدولي التقليدي، يعزز من أهمية تبني استراتيجيات أمنية مرنة تقوم على تنويع الشراكات، وتعزيز القدرات الذاتية، وتطوير منظومات الاستجابة السريعة، بما يضمن استدامة الأمن الوطني في بيئة تتسم بتعدد مصادر التهديد وارتفاع مستويات عدم اليقين.

تنامي التهديدات الإيرانية

يشكّل تنامي النفوذ الإيراني أحد أبرز محددات البيئة الأمنية في منطقة الخليج، حيث تسعى إيران إلى تعزيز حضورها الإقليمي عبر مزيج من الأدوات العسكرية والسياسية، بما في ذلك

دعم الجماعات الحليفة (حزب الله، وجماعة أنصـــار الله في اليمن، وبعض الفصـــائل المنضـــوية ضـــمن الحشـــد الشـــعبي في العراق) وتطوير قدراتها الدفاعية والهجومية. وفي هذا الســـياق، تنظر دولة الكويت إلى هذا التمدد بوصـــفه مصـــدر تهديد محتمل للاســـتقرار الإقليمي، خاصـــة في ظل القرب الجغرافي والتداخل في المصـــالح الحيوية، الأمر الذي يجعل من البيئة الأمنية المحيطة بالكويت شديدة الحساسية لأي تصعيد إقليمي (Fattahova ،2007).

يرتبط القلق الكويتي بشـــكل خاص بالبرنامج الصـــاروخي الإيراني، الذي شـــهد تطوراً ملحوظاً من حيث المدى والدقة والقدرة على تجاوز أنظمة الدفاع الجوي التقليدية. وتمثل هذه القدرات تهديداً مباشـــرًا للبنية التحتية الحيوية في دول الخليج، بما في ذلك المنشـــآت النفطية والموانئ والمطارات، وهو ما يفرض على الكويت ضـــرورة تعزيز قدراتها الدفاعية، ســـواء عبر تطوير أنظمتها الوطنية أو من خلال التعاون مع الحلفاء، وعلى رأســـهم الولايات المتحدة (2026، Blanchard).

إلى جانب ذلك، يثير البرنامج النووي الإيراني مخاوف اســـتراتيجية عميقة، ليس فقط بســـبب احتمالات التســـلح النووي، بل أيضـــاً لما قد يترتب عليه من ســـباق تســـلح إقليمي وتغير في ميزان القوى. فالكويت، كدولة صـــغيرة نســـبيًا في بيئة إقليمية مضـــطربة، تدرك أن أي اختلال في التوازن الاســـتراتيجي قد ينعكس ســـلباً على أمنها الوطني، خصـــوصـــاً في ظل اعتمادها الكبير على الاستقرار الإقليمي لضمان تدفق الطاقة واستمرارية النشاط الاقتصادي(رضا، 2024).

كما تتزايد التهديدات غير التقليدية المرتبطة بإيران، مثل اســـتخدام الطائرات المســـيّرة والهجمات الســـيبرانية، والتي أثبتت فعاليتها في النزاعات الحديثة. وتمثل هذه الأدوات تحدياً إضـــافياً لدول الخليج، نظراً لصـــعوبة رصـــدها والتصـــدي لها بالوســـائل التقليدية، ما يدفع الكويت إلى توســـيع نطاق تعاونها الدفاعي مع الولايات المتحدة ليشـــمل مجالات متقدمة مثل الأمن الســـيبراني والدفاع الجوي المتكامل (كمال، 2026).

وشـــكّل التصـــعيد العســـكري الذي شـــهده الإقليم في 28 فبراير 2026، والمتمثل في تنفيذ ضـــربة منســـقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإســـرائيل اســـتهدفت مواقع داخل إيران، نموذجاً واضـــحاً لتحول طبيعة التهديدات الإقليمية من نمط الاشـــتباك غير المباشـــر إلى المواجهة شـــبه المباشـــرة، وهو ما يعكس تصـــاعد مســـتوى المخاطر الأمنية في منطقة الخليج. ويأتي هذا التطور في ســـياق تراكمـات طويلـة من التوتر المرتبط بـالبرنـامج النووي الإيراني، وتنـامي شـــبكـات النفوذ الإقليمي، وتزايد الاعتماد على أدوات الردع العســـكري كوســـيلة لإيصـــال الرســـائل الاســـتراتيجية بين الأطراف (تقدير موقف، 2026).

بالنســـبة لدولة الكويت، فإن مثل هذا التصـــعيد يعزز من إدراكها لحســـاســـية موقعها الجغرافي ضـــمن بيئة إقليمية مضـــطربة، حيث تصـــبح عرضـــة للتداعيات غير المباشـــرة للصـــراعات الكبرى، حتى وإن لم تكن طرفاً مباشـــراً فيها. كما أن انتقال الصـــراع إلى هذا المســـتوى من الانكشـــاف انعكس مباشـــرة على الأمن الاقتصـــادي وأمن الطاقة الكويتي. وفي هذا الإطار، يبرز التحالف الكويتي–الأمريكي بوصـــفه أحد أهم أدوات الردع في مواجهة هذه التهديدات، بتوفير مظلة أمنية تســـاهم في تقليل احتمالات الاســـتهداف المباشـــر، وتعزز من جاهزية الكويت للتعامل مع ســـيناريوهات التصـــعيد. إلا أن هذا الحدث في الوقت ذاته طرح تحدياً اســـتراتيجياً تمثل في ضـــرورة موازنة الكويت بين التزاماتها ضـــمن هذا التحالف، وبين حرصـــها على تجنب الانخراط في صراعات إقليمية مفتوحة قد تؤدي إلى تعقيد بيئتها الأمنية(تقدير موقف، 2026).

وعليه، فإن هذا التصـــعيد يعكس بوضـــوح أن البيئة الأمنية في الكويت لم تعد محكومة فقط باعتبارات الردع التقليدي، بل أصـــبحت تتســـم بدرجة عالية من الســـيولة وعدم اليقين، ما يســـتدعي من الكويت تبني مقاربة شـــاملة تجمع بين تعزيز قدراتها الدفاعية، وتفعيل أدوات الدبلوماســـية الوقـائيـة، والانخراط في ترتيبـات إقليميـة تهـدف إلى خفض التوتر، بمـا يضـــمن الحفـاظ على استقرارها وأمنها الوطني في ظل التحولات الإقليمية المتسارعة.

التهديدات غير التقليدية

تشـــهد البيئة الأمنية في منطقة الخليج تحولاً ملحوظاً نحو بروز التهديدات غير التقليدية، التي لم تعد تعتمد على المواجهات العســـكرية المباشـــرة بقدر ما ترتكز على أدوات مرنة وعابرة

للحدود، مثل الإرهاب، والهجمات السيبرانية، والطائرات المسيّرة. وتمثل هذه التهديدات تحدياً معقداً لدولة الكويت، نظراً لطبيعتها غير المتناظرة وصعوبة التنبؤ بها أو احتوائها باستخدام الوسائل الدفاعية التقليدية، الأمر الذي يفرض إعادة صياغة المفاهيم الأمنية بما يتلاءم مع طبيعة هذه المخاطر المستجدة (الذهب، 2021).

يبرز الإرهاب كأحد أهم هذه التهديدات، خاصة مع ارتباطه بشبكات عابرة للحدود وقدرته على استهداف الاستقرار الداخلي والبنية المجتمعية، إلى جانب تصاعد خطر الهجمات السيبرانية التي تستهدف البنية التحتية الحيوية، مثل قطاعات الطاقة والاتصالات والمؤسسات الحكومية. كما تمثل الطائرات المسيّرة تحدياً متزايداً، نظراً لانخفاض تكلفتها وسهولة استخدامها في تنفيذ هجمات دقيقة ضد أهداف حساسة، وهو ما يعكس تحولًا في طبيعة الحروب الحديثة نحو أدوات أكثر مرونة وتأثيراً(الذهب، 2021).

وفي مواجهة هذه التهديدات، توسّع نطاق التعاون الكويتي–الأمريكي ليشمل مجالات تتجاوز الدفاع التقليدي، حيث أصبح التعاون يمتد إلى الأمن السيبراني، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتطوير أنظمة الدفاع الجوي لمواجهة الطائرات المسيّرة، إضافة إلى برامج مكافحة الإرهاب والتدريب المشترك. ويعكس هذا التوسع إدراكًا مشتركًا لضرورة تبني مقاربة أمنية شاملة ومتكاملة، قادرة على التعامل مع التهديدات غير التقليدية بكفاءة ومرونة في ظل بيئة أمنية متغيرة.

الأزمات الإقليمية

تُعدّ الأزمات الإقليمية من أبرز العوامل المؤثرة في صياغة السياسة الأمنية لدولة الكويت، حيث يفرض عدم الاستقرار في العراق، والتوتر المستمر في مضيق هرمز، إضافة إلى الصراعات المتعددة في المنطقة، بيئة أمنية معقدة تتسم بعدم اليقين والتقلب. فالعراق، بحكم الجوار الجغرافي والتداخل التاريخي، يمثل مصدر قلق أمني للكويت في ظل استمرار التحديات

الداخلية فيه، بينما يشـــكّل مضـــيق هرمز شـــرياناً حيوياً لتدفق الطاقة العالمية، ما يجعل أي توتر فيه ذا انعكاسات مباشرة على الاقتصاد الكويتي وأمن الطاقة (حماده،2026).

وفي ظل هذه المعطيات، تجد الكويت نفسها أمام ضرورة التعامل مع توازنات إقليمية دقيقة، حيث تسعى إلى تجنب الانخراط في الصراعات الإقليمية المباشرة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على علاقات مستقرة مع مختلف الأطراف. وقد تبنّت الكويت نهجاً قائماً على التهدئة والدبلوماســية الوقائية، مســتفيدة من موقعها كدولة ذات سياسة خارجية معتدلة، تسعى إلى تقليل التوترات بدلًا من تأجيجها، بما ينسجم مع مصالحها في الحفاظ على الاستقرار الداخلي والإقليمي (البيضاني، 2026).

وفي هذا الســياق، تعكس الســياســة الكويتية نموذجاً للتوازن الاســتراتيجي بين التمســك بتحالفها مع الولايات المتحدة كضـــامن أمني رئيســـي، وبين الحفاظ على قنوات تواصـــل إيجابية مع القوى الإقليمية، بما في ذلك إيران والعراق. ويهدف هذا التوازن إلى تقليل المخاطر المحتملة، وتفادي تحويل الكويت إلى ســـاحة صـــراع، مع تعزيز قدرتها على المناورة الســـياســـية في بيئة إقليمية متغيرة، وهو ما يُعد أحد أبرز ملامح الدبلوماسية الكويتية في التعامل مع الأزمات الإقليمية.

انعكاسات المتغيرات على طبيعة التحالف من منظور واقعي وليبرالي

من منظور الواقعية الجديدة، تُفسَّـــر انعكاســـات المتغيرات المؤثرة في التحالف الكويتي–الأمريكي بوصـــفها نتاجاً مباشـــراً لتحولات بنية النظام الدولي وإعادة توزيع القوة بين الفاعلين الرئيســـيين. فإعادة ترتيب الأولويات الاســـتراتيجية للولايات المتحدة، ولا ســـيما اتجاهها نحو التركيز على المنافســـة الكبرى مع القوى الصـــاعدة، يؤدي إلى إعادة تعريف مســـتوى الانخراط الأمني في منطقة الشـــرق الأوســـط، بما يفرض على الكويت التعامل مع درجة أعلى من عدم اليقين الاســـتراتيجي. كما أن تصـــاعد حدة التهديدات الإقليمية، بما في ذلك التهديدات غير المتكافئة والتوترات المرتبطة ببيئة الخليج، يعزز منطق الاعتماد على التحالفات بوصـــفها أدوات لضـــبط ميزان القوى. ووفق هذا التصـــور، فإن التحالف لا يُعد ثابتاً أو مضـــمون الاســـتمرارية، بل يخضـــع

لمنطق المصـــلحة وتوازنات القوة، الأمر الذي يدفع الكويت إلى تبني ســـياســـات دفاعية مرنة تقوم على تنويع مصادر الدعم وتعزيز القدرات الذاتية.

أما من منظور الليبرالية المؤســـســـية، فإن التحولات ذاتها لا تُفسَّـــر باعتبارها مؤشـــراً على تآكل التحـالف، بـل كفرصـــــة لإعـادة تكييفـه وتعميق أبعـاده المؤســـســـيـة. إذ تتيح طبيعـة التهـديـدات المعاصـــرة، مثل الهجمات الســـيبرانية والطائرات المســـيّرة والتهديدات العابرة للحدود، توســـيع نطاق التعـاون بين الكويـت والولايـات المتحـدة ليشـــمـل مجـالات غير تقليـديـة تتجـاوز البعـد العســـكري التقليدي. كما تســـهم المؤســـســـات المشـــتركة وآليات التنســـيق والتدريب وتبادل المعلومات في تعزيز مســـتويات الشـــفافية وبناء الثقة، بما يدعم اســـتدامة التحالف في بيئة دولية متغيرة. وعليه، ترى الليبراليـة أن فعـاليـة هـذا التحـالف لا ترتبط فقط بموازين القوة، بـل بمـدى قـدرتـه على التطور المؤســـســـي وتعميق الاعتماد المتبادل، بما يضـــمن اســـتمراريته كإطار مســـتقر لإدارة التهديدات وتعزيز الأمن الإقليمي.

3-2 الاستراتيجيات الكويتية في ظل التحديات الإقليمية والدولية

في ظـل التغيرات الإقليميـة والـدوليـة التي اســـتعرضـــهـا المبحـث الأول، يتجـه هـذا المبحـث إلى تحليـل الاســـتراتيجيـات التي اتبعتهـا دولـة الكويـت لتعزيز شـــراكتهـا وتحـالفهـا الاســـتراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع الحفاظ على الاســـتقلالية النســـبية في صـــياغة ســـياســـاتها الأمنية والـدفـاعيـة. وينطلق التحليـل من أن نجـاح التحـالف لا يعتمـد فقط على المكونـات البنيويـة لـه، بـل أيضـــاً على قدرة الكويـت على تطوير أدواتهـا الـدفـاعيـة والســـيـاســـيـة لتكييف هـذا التحـالف مع المستجدات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي والمنطقة الخليجية.

تطوير القدرات الدفاعية الوطنية والتحديث العسكري

أدركت الكويت منذ بداية التسعينيات أنّ الاعتماد على التحالف مع الولايات المتحدة وحده لا يكفي لضمان أمنها القومي، الأمر الذي دفعها إلى تطوير قدراتها الدفاعية الذاتية بالتوازي مع شـراكتها الاسـتراتيجية مع

واشـنطن. وقد تركزت جهودها على تحديث منظومات التسـليح التقليدية، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي والصـاروخي، وتحديث سـلاح الجو، وتطوير القدرات البحرية، إلى جانب تعزيز قدرات القيادة والسـيطرة. وسـاهمت هذه الجهود في رفع مسـتوى الجاهزية العملياتية للقوات المسـلحة الكويتية، بما يتناسـب مع التهديدات الإقليمية المتزايدة.(U.S. Department of State, 2025)

كما لعبت الولايات المتحدة دوراً محورياً في دعم هذا التحديث، من خلال برامج البيع العسـكري المباشـر والتدريب المشترك وتوفير الدعم الفني والتقني للمنظومات الدفاعية الحديثة. وقد سمح هذا التعاون للكويت بالوصـول إلى تكنولوجيا عسـكرية متقدمة، وزيادة قدرة قواتها على التنسـيق مع القوات الأمريكية خلال العمليات المشتركة، ما يعزز من فاعلية الردع ويضمن مستوى أعلى من الاستقرار الإقليمي.

ولم يقتصـر التطوير الدفاعي على الجانب التقني فحسـب، بل شـمل أيضـاً البنية المؤسـسـية والتخطيط الاستراتيجي. فقد عملت الكويت على تطوير أطر التخطيط الدفاعي المؤسسي بما يتكامل مع استراتيجيات الردع الأمريكية، وتعزيز نظم التدريب المشـترك، وإجراء مناورات عسـكرية دورية، بهدف زيادة قدرة القوات الكويتية على العمل ضمن تحالفات متعددة الجنسيات والتكيف مع التهديدات المتغيرة.

في تصـنيف عام 2025 الصـادر عن موقع "جلوبال فاير باور(Global Firepower) " احتلت الكويت المرتبة التاسعة عربياً والـــ 79 عالمياً. يعكس هذا الترتيب الجهود المبذولة من قبل الكويت لتعزيز قدراتها الدفاعية، مع التركيز على تحديث المعدات والتدريب المستمر للقوات المسلحة الجدول رقم (1–2) يوضح الهيكل والقوة العسكرية للجيش الكويتي لعام 2024 (المرصد الأطلسي للدفاع والتسليح، 2024).

جدول رقم (1)

الهيكل والقوة العسكرية للجيش الكويتي لعام 2024

العنصر العسكري	التفاصيل	العدد/المعدات	الملاحظات
القوات العاملة	الجيش النظامي	15,500 جندي	يشمل قوات برية وجوية وبحرية
قوات الاحتياط	عناصر احتياط	31,000 عنصر	لدعم الجيش النظامي عند الحاجة

القوة البرية	ألوية ومدرعات	ألوية: لواء مبارك المدرع 15، لواء الشـــهيد المدرع 35، لواء التحرير الآلي 6، لواء الســـور الآلي 26، لواء اليرموك الآلي 94، لواء المغاوير 25 دبابات ومدرعات: 180 دبابة يوغســلافية، 218 دبابة أبرامز أمريكيـة، 254 مـدرعـة ديزرت واريور، 120 مدرعة بي إم بي 3، 76 مدرعة بي إم بي 2	القوة الأســـاســـية في الدفاع البري والتعامل مع التهديدات ا
القوة الجوية	مقاتلات وطائرات دعم	3,500 فرد، موزعـة على 3 قواعد جوية: علي السالم، أحمد الجابر، عبد الله المبارك	تشـــمـل مقـاتلات وطـائرات نقـل ومروحيات
القوة البحرية	حمـايـة المياه الإقليميـة والمنشآت	2,500 فـــرد، 10 زوارق صـــواريخ، زوارق دورية، وقطع بحرية لوجستية	حماية النفط والموانئ الاستراتيجية
قوات إضافية	الحرس الوطني	6,000 عنصر	قوة شـــبه عســـكرية، مع التجنيد الإلزامي مستمر
الدفاع الجوي	أنظمـة الـدفـاع الجوي والرادارات	باتريوت، رادارات متقدمة	تحديث مستمر بالتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا

المصدر: الباحث بالاستناد إلى دراسة المرصد الأطلسي للدفاع والتسليح، (2024).

وشـهد عام 2025 ارتفاعاً ملحوظاً في ميزانية الدفاع الكويتية، بالتوازي مع سـباق عالمي على التكنولوجيا العســـكرية المتقدمة، وبلغ حجم الإنفاق الكويتي 6.9 مليار دولار. في المرتبة (7) عربياً و(41) عالمياً. وتركّز الكويت على التحديث النوعي، خاصـة في الدفاع الجوي والقوة الجوية، مع تعاون وثيق مع الولايات المتحدة وأوروبا. ومن أبرز برامجها صفقة مقاتلات Eurofighter Typhoon ، وتحديث أسطول F/A-18 Super Hornet، وكذلك التعاقد على منظومات Patriot PAC-3 ، بالإضـــافة إلى تطوير أنظمة المراقبة الحدودية الذكية. وهو ما يعكس إدراك الدولة لطبيعة الحروب الحديثة. وقد ســـاعدت هذه الخطوة

على توفير شـــبكة دفاعية متكاملة تحمي البنية التحتية الحيوية والموارد الاقتصـــادية، وتعزز القدرة على الاستجابة السريعة لأي تهديد محتمل (الدفاع والتسليح، 2025).

يمثل تطوير القدرات الدفاعية الوطنية والتحديث العســـكري للكويت أحد الركائز الأســـاســـية لتعزيز تحـالفهـا مع الولايـات المتحـدة، حيث يضـــمن هذا التحـديث ليس فقط الارتقـاء بـالقـدرات العمليـاتيـة، بل أيضـــاً تعزيز الثقة المتبادلة مع الحليف الأمريكي، وتمكين الكويت من الحفاظ على اســـتقلالية قرارها الاستراتيجي في ظل بيئة إقليمية ودولية معقدة ومتقلبة.

الدبلوماسية الدفاعية والسياسات الأمنية الكويتية

توظف الكويت مجموعة متكاملة من أدوات الدبلوماســـية الدفاعية لتعزيز تحالفها الاســـتراتيجي مع الولايات المتحدة، بدءًا من آليات الحوار الاســـتراتيجي الدوري، مرورًا بالتنســـيق الســـياســـي المســـتمر بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأمريكية، وصـــولًا إلى برامج التدريب المشـــترك وتبادل المعلومـات الاســـتخبـاراتيـة. وتتيح هـذه الأدوات منصـــــة للتفـاهم الاســـتراتيجي وتبـادل تقييمـات المخاطر، مما يقلل من احتمالات ســـوء التقدير في الأزمات ويعزز قدرة الكويت على الاســـتجابة بشكل فعال للتهديدات المتغيرة (Lawson & Legrenzi, 2022).

كما تتميز الدبلوماســـية الدفاعية الكويتية بالمرونة في التعامل مع البيئة الإقليمية المعقدة، إذ تعتمد على ســـياســـة التهدئة والمناورة عبر إبقاء قنوات الاتصـــال مفتوحة مع جميع الأطراف الإقليمية، بما في ذلك إيران والعراق. ويتيح هذا النهج للكويت القدرة على حماية مصـــالحها الوطنية دون الانخراط المباشـــر في النزاعات الإقليمية، وهو ما يعكس وعي الدولة بحســـاســـية موقعها الجغرافي وتداخل مصالح القوى الكبرى في المنطقة(Oxford Analytica, 2023).

بالإضـــافة إلى ذلك، تســـعى الكويت إلى تعزيز أدوات الردع غير المباشـــر، مثل تنظيم ورش العمل الاســـتراتيجية المشـــتركة، وتطوير منظومات الدفاع الجوي والصـــاروخي، بما يعكس قدرة الدولة على الجمع بين القوة العســـكرية والدبلوماســـية الوقائية. ويســـاعد هذا التوجه على إرســـال

رسائل واضحة للأطراف الإقليمية حول التزام الكويت بالأمن الإقليمي واستقلالها الاستراتيجي، في حين يبقى الحلف مع الولايات المتحدة مرناً وقادراً على التكيف مع التغيرات الاستراتيجية (U.S. Department of Defense, 2024).

من ناحية أخرى، تركز الدبلوماسية الدفاعية الكويتية على تعزيز التعاون متعدد الأطراف، من خلال المشاركة الفعالة في الأطر الخليجية والعربية والدولية، مثل مجلس التعاون الخليجي والتحالفات العسكرية الإقليمية. ويتيح هذا الانخراط المتعدد المستويات للكويت الموازنة بين علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة وعلاقاتها الإقليمية، مع تعزيز قدرتها على صياغة سياسات أمنية مرنة تتناسب مع تحديات القرن الحادي والعشرين(Lawson & Legrenzi, 2022).

تمثل الدبلوماسية الدفاعية ركيزة أساسية للسياسة الأمنية الكويتية، إذ تمكن الدولة من تحقيق توازن استراتيجي بين الالتزامات الدفاعية مع الحليف الأمريكي والمرونة في التعامل مع التحديات الإقليمية المعقدة. ويؤكد هذا التوجه على قدرة الكويت على حماية سيادتها واستقرارها الداخلي، مع الحفاظ على التحالفات الاستراتيجية الضرورية لمواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية على حد سواء.

التدريب المشترك والتكامل العملياتي

يلعب التدريب العسكري المشترك بين الكويت والولايات المتحدة دورًا محوريًا في تعزيز القدرات الدفاعية الوطنية، حيث يهدف إلى رفع كفاءة القوات المسلحة الكويتية وتمكينها من العمل بفاعلية ضمن تحالف استراتيجي متعدد الأبعاد. ويشمل هذا التدريب سيناريوهات متنوعة تتعلق بالتهديدات التقليدية مثل الهجمات الصاروخية والمواجهات البرية، إلى جانب التهديدات غير التقليدية كالطائرات المسيّرة والهجمات السيبرانية، بما يضمن جاهزية القوات للتعامل مع مجموعة واسعة من السيناريوهات الأمنية المعقدة (U.S. Department of Defense, 2024).

كما يتضمن التدريب المشترك تطوير التكامل العملياتي بين الجانبين، من خلال تحسين نظم الاتصال، وإدارة البيانات الاستخباراتية، وتنسيق الاستجابات الميدانية في الوقت الفعلي. ويساعد هذا التكامل على بناء قدرات متكاملة للاستجابة السريعة، مما يرفع من مستوى الجاهزية القتالية ويقلل من فرص الأخطاء أو التأخير في ميدان العمليات، خصوصًا في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة (Mahjoob & Cengiz, 2024).

ويتم تعزيز التكامل العملياتي عبر إجراء مناورات مشتركة دورية تتضمن عناصر متعددة القوات، تشمل القوات الجوية والبرية والبحرية، إضافة إلى وحدات الدفاع الجوي ونظم الصواريخ المتقدمة. وتتيح هذه المناورات للقوات الكويتية التعرف على أساليب القيادة والسيطرة الأمريكية، وتطبيق أفضل الممارسات في إدارة المعارك والتنسيق بين مختلف الوحدات، بما يعزز الثقة والتفاهم المشترك بين الطرفين(Oxford Analytica, 2023).

علاوة على ذلك، يوفر التدريب المشترك منصة لتبادل الخبرات العسكرية والتقنية، بما في ذلك التدريب على استخدام أنظمة التسليح الحديثة، وبرامج الحرب الإلكترونية، ومكافحة الطائرات المسيّرة. ويتيح هذا التبادل للقوات الكويتية تحديث مهاراتها بما يتماشى مع أحدث المعايير الدولية، إضافة إلى تطوير قدرات التخطيط العملياتي واتخاذ القرار في المواقف الحرجة.

يُعد التدريب المشترك والتكامل العملياتي أحد الأعمدة الأساسية للتحالف الكويتي–الأمريكي، حيث يضمن تحقيق أعلى مستويات التنسيق والاستعداد القتالي. كما يعكس هذا النهج التزام الطرفين بمواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية بشكل مشترك، ويعزز قدرة الكويت على حماية سيادتها ومصالحها الوطنية، بينما يضمن للحلف الأمريكي شريكًا قادرًا وفعّالًا في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

التكيف الاستراتيجي مع التحولات الإقليمية والدولية

رغم المكاسب الكبيرة التي تحققها الكويت من التحالف مع الولايات المتحدة، فإن البيئة الداخلية تمثل تحدياً محورياً في قدرتها على التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية. فالدولة تواجه

ضـــغوطاً متزايدة للحفاظ على توازن دقيق بين الاســـتفادة من الدعم العســـكري الأمريكي والحفاظ على اســـتقلالية القرار الوطني، خاصـــة في المواقف الحســـاســـة التي قد تتقاطع فيها المصـــالح الأمريكية مع مصالح القوى الإقليمية (Cafiero, 2024).

إن الاعتمـاد المفرط على الضـــمـانـات الأمنيـة التي يوفرهـا الحليف الأمريكي، قـد يحـد من قـدرة الكويـت على اتخـاذ قرارات مســـتقلـة في بعض الظروف الحرجـة. هـذا الاعتمـاد يجعـل الـدولـة معرضـــة لتقلبات الســـياســـة الأمريكية أو إعادة توجيه أولوياتها الاســـتراتيجية، مما يفرض على الكويت البحث المســـتمر عن آليات لتعزيز قدراتها الذاتية وتحقيق نوع من الاســـتقلالية العملياتية ضمن التحالف (Singh, 2021).

كمـا تواجـه الكويـت صـــعوبـة في التوفيق بين التزامـاتهـا تجـاه التحـالف والحفـاظ على اســـتقرار علاقاتها الإقليمية، خصـــوصـــاً حين تتقاطع مصـــالح التحالف مع مصـــالح أطراف إقليمية لا ترغب الكويت في مواجهتها. ويســـتدعي هذا الأمر إدارة دقيقة للدبلوماســـية الدفاعية، وتطوير ســـياســـات داخليـة متســـقـة مع الأولويـات الاســـتراتيجيـة، بمـا يضـــمن عـدم تحويـل الـدولـة إلى طرف في صراعات لا تخصها مباشرة(Salameh, 2024).

4- الفصل الرابع: التحالف الأمريكي وأبعاده في صياغة السياسة الدفاعية الكويتية

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الدور الذي يلعبه التحالف الأمريكي في تشكيل ملامح السياسة الدفاعية لدولة الكويت، من خلال تفكيك أبعاده الاستراتيجية واستكشاف تأثيره في بنية صنع القرار الدفاعي. ويُعد هذا التحالف أحد أبرز المرتكزات الخارجية التي أسهمت في إعادة صياغة المفهوم الأمني الكويتي، في ظل بيئة إقليمية تتسم بالتعقيد وتعدد مصادر التهديد، الأمر الذي جعل من العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية عاملاً حاسماً في توجيه الخيارات الدفاعية للدولة وتحديد أولوياتها الاستراتيجية.

يناقش هذا الفصل تأثير التحالف الأمريكي في عملية صنع القرار الدفاعي داخل الكويت، من خلال تحليل آليات التأثير المختلفة، ومستويات التنسيق العسكري والسياسي، ودور الدعم الأمريكي في تعزيز القدرات الدفاعية وتوجيه السياسات الأمنية. كما يتناول انعكاسات هذا التحالف على أولويات التخطيط الاستراتيجي، وعلى مسارات تطوير البنية العسكرية الكويتية، بما يعكس طبيعة التفاعل بين الاعتبارات الوطنية والمتغيرات الإقليمية والدولية.

كما يعالج الفصل إشكالية التوازن بين الاستفادة من التحالف الأمني مع الولايات المتحدة والحفاظ على الاستقلالية الاستراتيجية للدولة، من خلال التركيز على التحديات المرتبطة بحدود الاعتماد على الشريك الخارجي، وضرورة بناء قدرات وطنية قادرة على دعم القرار الدفاعي وتعزيز هامش السيادة في إدارة الملفات الأمنية. وبذلك، يسعى الفصل إلى تقديم مقاربة تحليلية تبرز كيفية تحقيق معادلة دقيقة تجمع بين متطلبات الحماية الخارجية ومقتضيات الاستقلالية الوطنية في بيئة أمنية متغيرة.

4-1 آليات تأثير التحالف الأمريكي في صنع القرار الدفاعي الكويتي

يمثل التحالف العسكري بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم المحددات البنيوية في صياغة السياسة الدفاعية الكويتية المعاصرة، إذ لم يعد هذا التحالف مجرد إطار للتعاون

العسكري التقليدي، بل تحوّل إلى عامل حاكم في إعادة تشكيل بنية التفكير الاستراتيجي للدولة. فقد تطور من استجابة ظرفية لأزمة حرب الخليج الثانية إلى شراكة استراتيجية طويلة الأمد، أسهمت في إعادة تعريف مفهوم الأمن الوطني، وتحديد أولويات التحديث العسكري، وصياغة أنماط الاستجابة للتهديدات الإقليمية ضمن سياق أكثر ترابطًا مع البيئة الدولية.

وفي هذا الإطار، لم يعد تأثير التحالف محصوراً في مستوى الدعم العسكري أو الإسناد اللوجستي، بل انتقل إلى مستوى أكثر تعقيدًا وعمقًا يتمثل في إعادة تشكيل البنية الداخلية لصنع القرار الدفاعي ذاته. ويتجلى ذلك في التأثير غير المباشر على آليات تقدير التهديدات، وتحديد أولويات الإنفاق العسكري، وتوجيه مسارات التخطيط الاستراتيجي بما يتوافق مع متطلبات البيئة الأمنية المشتركة بين الطرفين.

وعلى هذا الأساس، يمكن النظر إلى التحالف الأمريكي–الكويتي بوصفه بنية تأثير متعددة المستويات تُعيد صياغة الإطار الذي يُنتج داخله القرار الدفاعي، بحيث يصبح هذا القرار نتاجًا لتفاعل مستمر بين الاعتبارات الوطنية من جهة، ومحددات الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة من جهة أخرى. ويضع ذلك السياسة الدفاعية الكويتية ضمن سياق تفاعلي مركّب يتجاوز المفهوم التقليدي للسيادة المطلقة، نحو نمط من "التكامل الدفاعي الموجّه"، الذي يجمع بين تعزيز القدرات الوطنية والانخراط في منظومة أمنية إقليمية ودولية أوسع.

أولاً: الإطار المؤسسي والتخطيط الدفاعي المشترك

تستند العلاقة الدفاعية بين الكويت والولايات المتحدة إلى منظومة من الاتفاقيات الثنائية المتجددة التي تشمل التخطيط العسكري المشترك، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق تقدير التهديدات الإقليمية. ويؤدي هذا الإطار المؤسسي إلى إدماج جزئي للرؤية الأمريكية ضمن بنية التفكير الدفاعي الكويتي، خصوصًا في ما يتعلق بتحديد أولويات الإنفاق العسكري، وتطوير القدرات القتالية، وإعادة هيكلة القوات المسلحة بما يتوافق مع متغيرات البيئة الإقليمية.

وتبرز اللجنة العسكرية المشتركة الكويتية–الأمريكية كإطار محوري في هذا السياق، حيث تمثل منصة مؤسسية دائمة لتبادل التقديرات حول التهديدات الإقليمية، وعلى رأسها مخاطر الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة. ووفقًا لبيانات وزارة الدفاع الأمريكية، يسهم هذا التنسيق في توجيه مسارات التعاون الدفاعي بين الطرفين، بما ينعكس بشكل مباشر على عملية صنع القرار الدفاعي الكويتي (Department of Defense, 2024).

ثانياً: الوجود العسكري الأمريكي كأداة تأثير بنيوي

يشكّل الوجود العسكري الأمريكي داخل الكويت أحد أبرز عناصر التأثير البنيوي في منظومة الدفاع الوطني، إذ تُظهر تقارير Congressional Research Service أن الكويت تستضيف نحو 13 ألف جندي أمريكي يتمركزون في قواعد رئيسية مثل معسكر عريفجان وقاعدة علي السالم الجوية (2025، Congressional Research Service). ولا يمكن التعامل مع هذا الوجود بوصفه حضوراً عسكرياً مؤقتاً أو ظرفياً، بل باعتباره جزءاً عضوياً من شبكة الانتشار والردع الأمريكية في منطقة الخليج، بما يعكس عمق الاندماج الأمني بين الطرفين.

ويؤدي هذا التموضع العسكري إلى إنتاج مستوى متقدم من الترابط العملياتي بين الجانبين، حيث تتداخل اعتبارات الجاهزية والانتشار الدفاعي الكويتي مع متطلبات التخطيط العسكري الأمريكي الإقليمي. ونتيجة لذلك، تتأثر قرارات الجاهزية والتحريك العسكري بدرجة متفاوتة بمنظومة القيادة والسيطرة الأمريكية، بما يعزز اندماج الكويت في البنية الأمنية الأوسع للولايات المتحدة في المنطقة، ويجعل الفضاء الدفاعي الكويتي جزءاً من معادلة الردع الإقليمي التي تديرها واشنطن(Congressional Research Service ،2025).

وفي هذا السياق، لا يقتصر أثر الوجود العسكري على البعد العملياتي فقط، بل يمتد ليؤسس لحالة من "الاعتماد التبادلي غير المتكافئ"، حيث تستفيد الكويت من مظلة الردع والحماية، في حين تتعزز قدرة الولايات المتحدة على استخدام البنية التحتية الكويتية ضمن منظومة

انتشـــارها الإقليمي، وهو مـا يعمّق من طبيعـة الترابط الأمني ويجعـل الفصـــل بين المســـتويين الوطني والإقليمي أكثر تعقيداً.

ثالثاً: الاعتماد على التسليح والتكنولوجيا العسكرية الأمريكية

يمثل البعد التســـليحي أحد أهم مســـتويات التأثير البنيوي في التحالف، إذ حصـــلت الكويت على صـــفة "حليف رئيســـي خارج الناتو" منذ عام 2004، وهو ما أتاح لها الوصـــول إلى منظومات تســـليح متقدمة تشـــمل باتريوت، وأباتشـــي، وأبرامز. وكانت الكويت والولايات المتحدة وقعتا، في ايـار 2025 عـدداً من الاتفـاقيـات العســـكريـة والـدفـاعيـة على هـامش أعمـال الـدورة ال 14 للجنـة العســكرية المشــتركة بين البلدين في العاصــمة الأمريكية واشــنطن في مجال التســليح والتجهيز وقد تضـــمنت صـــفقات التســـليح برامج تحديث دفاعي بمليارات الدولارات، ما يعكس انتقال العلاقة من مجرد تزويد بالسلاح إلى اعتماد استراتيجي طويل الأمد (البيضاني، 2026).

يمتد هذا الاعتماد ليشـــمل منظومة متكاملة من التدريب والصـــيانة والدعم اللوجســـتي وبرامج التحديث المســـتمر، الأمر الذي يكرّس مســـتوى أعمق من الارتباط المؤســـســـي والتقني. وينتج عن ذلك ترســـيخ نمط من "الترابط الدفاعي البنيوي"، بحيث تصـــبح البنية الدفاعية الكويتية متداخلة وظيفيـاً وتقنيـاً مع المنظومـة التكنولوجيـة والعســـكريـة الأمريكيـة، بمـا يجعـل عمليـات التشـــغيـل والتطوير والإدامة جزءاً من شبكة اعتماد استراتيجية طويلة الأمد(CRS ،2025).

يعكس هـذا النمط من الترابط تحولاً في طبيعـة العلاقـة من مجرد "تبـادل تســـليحي" إلى "اعتمـاد منظومي" تتداخل فيه المســـتويات التقنية مع البنى المؤســـســـية لصـــنع القرار الدفاعي. فكلما ازداد الاعتمـاد على أنظمـة تشـــغيـل وصـــيـانـة أمريكيـة متقدمـة، تزايـدت معـه الحـاجـة إلى التوافق مع المعـايير والإجراءات التشـــغيلية الأمريكيـة، وهو مـا يحـدّ نســـبيًا من هـامش الاســـتقلال الفني في إدارة المـنظومـات الـدفـاعيـة. كمـا أن هـذا الـترابط يعـزز قـابليـة التشـــغيـل البيـني (Interoperability)مع القوات الأمريكيـة، لكنـه في المقـابـل يرسّـــخ أيضـــاً درجـة من التبعيـة

التقنية الممتدة التي تجعل مسارات التحديث العسكري مرتبطة بخيارات المورد الخارجي أكثر من كونها ناتجة عن ديناميات داخلية خالصة.

رابعاً: التعاون العملياتي واللوجستي

شهد التعاون الدفاعي بين البلدين نشاطاً متزايداً في السنوات الأخيرة، حيث عقدت اللجنة العسكرية المشتركة في مايو 2024 اجتماعاً في الكويت، تلاها اجتماع لجنة التنفيذ الدفاعي الثنائية في فبراير 2025 .كما نُفذ في ديسمبر 2025 تمرين عسكري مشترك ركّز على اختبار قدرات الدفاع الجوي ومكافحة الطائرات المسيّرة، في مؤشر على تحول التعاون نحو مواجهة التهديدات التكنولوجية الحديثة (2026، Blanchard).

إلى جانب ذلك، تعمل قوات أمريكية ضمن إطار قوة المهام سبارتان (Task Force Spartan) وعملية العزم الصلب في الكويت، بهدف تحقيق الردع الإقليمي وتعزيز قدرات الشركاء. كما تدير الكتيبة 401 لدعم الجيش الأمريكي في الكويت مخزونات عسكرية مسبقة التمركز، استخدمت جزئياً لدعم عمليات عسكرية خارجية، بما في ذلك دعم أوكرانيا ضمن صلاحيات إعادة التوزيع العسكري (2026، Blanchard).

يمثل التعاون العملياتي واللوجستي أحد أكثر أبعاد التحالف عمقاً، إذ تُعد الكويت منصة إسناد رئيسية للعمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، بما توفره من قواعد وموانئ وبنية تحتية عسكرية متقدمة. ويؤدي هذا الدور إلى دمج الكويت ضمن منظومة التخطيط العملياتي الأمريكي الإقليمي، بما يجعلها عنصراً وظيفياً في شبكة الانتشار والجاهزية العسكرية الأمريكية. وتشير دراسة (2022)،Saab إلى أن هذا الدور يجعل الكويت جزءاً من التخطيط العملياتي الأمريكي الإقليمي، وليس مجرد شريك خارجي، بل عنصراً وظيفياً داخل منظومة الانتشار والجاهزية الأمريكية .

يكشف هذا النمط من التعاون عن تحول نوعي في طبيعة التحالف، حيث لا يقتصر على التنسيق أو الدعم المتبادل، بل يصل إلى مستوى "الاندماج العملياتي الجزئي"، الذي تصبح فيه بعض مكونات البنية التحتية والقدرات اللوجستية الكويتية جزءاً من منظومة العمل العسكري

الأمريكي الأوسع. ويترتب على ذلك تأثير مباشر وغير مباشر في عملية صنع القرار الدفاعي، لا سيما في ما يتعلق بقرارات الانتشار، وإدارة الأزمات، ومستويات الجاهزية، إذ تتقاطع هذه القرارات مع متطلبات التخطيط العملياتي الأمريكي في المنطقة. وفي الوقت ذاته، يعزز هذا التكامل من كفاءة الردع والقدرة على الاستجابة السريعة، لكنه يخلق أيضًا درجة من التعرض الاستراتيجي، حيث قد تصبح البنية التحتية الحيوية جزءاً من حسابات أي تصعيد إقليمي، ما يفرض على صانع القرار الكويتي موازنة دقيقة بين مزايا الاندماج العملياتي ومخاطر الانخراط غير المباشر في الصراعات.

لا يقتصر التعاون اللوجستي على كونه ترتيبات تقنية، بل يتحول إلى أداة ضمن عملية "أمننة" مستمرة، حيث يتم تأطير البيئة الإقليمية كحيز عالي المخاطر يتطلب استجابة عسكرية دائمة وتكاملًا عملياتيًا مع قوة كبرى. وينتج عن ذلك إعادة تشكيل أولويات صنع القرار الدفاعي، بحيث تميل نحو تعزيز الجاهزية والتكامل مع الحليف الخارجي، أحيانًا على حساب تطوير بدائل استراتيجية مستقلة. وفي هذا السياق، يصبح التحالف ليس فقط وسيلة للردع، بل أيضًا إطارًا معرفيًا ومؤسسيًا يُعيد تعريف طبيعة التهديدات وكيفية الاستجابة لها داخل الدولة.

خامساً: انعكاسات التحالف على صنع القرار الدفاعي الكويتي

تنعكس هذه المستويات المتداخلة من التعاون على عملية صنع القرار الدفاعي الكويتي، حيث تتشكل السياسة الدفاعية ضمن معادلة مزدوجة تقوم من جهة على تطوير القدرات الذاتية وتحديث المؤسسة العسكرية، ومن جهة أخرى على الاعتماد على المظلة الأمنية الأمريكية بوصفها عنصر ردع أساسي في مواجهة التهديدات الإقليمية.

وبذلك، لا يمكن النظر إلى القرار الدفاعي الكويتي بوصفه قراراً سيادياً مستقلاً بالكامل، بل بوصفه نتاجاً لشبكة من التفاعلات المؤسسية والتقنية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة. فالتخطيط العسكري، وأنظمة الدفاع الجوي، وأنماط التدريب، جميعها تتأثر بدرجات متفاوتة

بالمعايير التشغيلية الأمريكية، ما يؤدي إلى نشوء حالة من "التكامل غير المتكافئ"، حيث تمتلك واشنطن قدرة تأثير بنيوية دون أن تلغي استقلال القرار السياسي الكويتي.

وتُعد الولايات المتحدة الفاعل الأكثر تأثيراً في تفاعلات الإقليم، ولا سيما في المجال الأمني، حيث شكل حضورها العسكري والدبلوماسي في الخليج أحد أعمدة التوازن الإقليمي خلال العقود الماضية. غير أن هذا الحضور، على الرغم من طابعه المستمر، لا يمكن اعتباره مضمون الديمومة أو ثابتاً على المدى البعيد، إذ إنه يخضع لمعادلات السياسة الدولية وتغير أولويات الاستراتيجية الأمريكية. وإن استمرار مظلة الحماية التي توفرها الولايات المتحدة لـ الكويت ليس التزاماً مطلقاً، بل هو جزء من منظومة مصالح متغيرة تتأثر بتطور البيئة الجيوسياسية العالمية وإعادة ترتيب أولويات القوة داخل النظام الدولي.

4-2 التحالف الأمريكي وإعادة هندسة المشهد العالمي

في 23 يناير/ كانون الثاني 2026، نشرت الولايات المتحدة وثيقة "استراتيجية الدفاع الوطني" في تقرير حمل توقيع وزارة الحرب الأمريكية، في لحظة دولية تتسم بتكثّف الأزمات وتداخل المسارح الجيوسياسية. للوهلة الأولى، قد تبدو الوثيقة استمراراً لتقليد أمريكي راسخ في إنتاج نصوص استراتيجية دورية تنظّم أولويات البنتاغون (عربي بوست، 2026).

تكشف هذه الوثيقة، عند تحليلها في سياق التحولات الجيوسياسية الراهنة، عن انتقال نوعي في فلسفة الولايات المتحدة تجاه إدارة منظومة التحالفات الدولية، حيث لم يعد الدور الأمريكي يقوم على مبدأ الضمان الأمني غير المشروط، بل بات يرتكز على منطق "الشراكة المشروطة" التي تعيد توزيع الأعباء الأمنية بين واشنطن وحلفائها. هذا التحول لا يعكس مجرد تعديل في أدوات السياسة الدفاعية الأمريكية، بل يشير إلى إعادة تعريف أعمق لطبيعة الالتزامات الأمنية، خاصة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يُعاد صياغة العلاقة الأمنية على أساس تبادل الأدوار بدل الاعتماد الأحادي.

وفي هـذا الإطـار، يمكن فهم التوجـه الأمريكي نحو تقليص مركزيـة التواجـد المبـاشـــر في بعض المســـارح الإقليمية بوصـــفه جزءاً من إعادة تموضـــع اســـتراتيجي أوســـع باتجاه أولويات المنافســـة الكبرى، وعلى رأســـها الصـــراع مع الصـــين. وهو ما يعني عملياً أن منظومة التحالفات التقليدية لم تعد ثـابتـة البنيـة أو مضـــمون الالتزام، بـل أصـــبحـت أكثر مرونـة وتكيفـاً مع مقتضـــيـات التوازن الـدولي الجـديـد. وبنـاءً عليـه، فـإن هـذه التحولات تفرض على الـدول الحليفـة إعـادة تقييم علاقـاتهـا الأمنيـة مع الولايـات المتحـدة، ليس من حيـث اســـتمرارهـا، بـل من حيـث طبيعـة الالتزامـات المتبـادلـة ومســـتوى الاعتمـاد الاســـتراتيجي، بمـا ينســـجم مع واقع دولي يتجـه نحو تعـدد مراكز القوة وتغير أولوياته (عربي بوست، 2026).

ويعني ذلك أن مســـتقبل الدور الأمريكي في المنطقة يرتبط مباشـــرة بتغيرات بنيوية أوســـع، تشـــمل التحول نحو المنـافســـة مع القوى الكبرى، وإعـادة توزيع الموارد الاســـتراتيجيـة، وتزايـد الاتجـاه نحو تحميـل الحلفـاء أعبـاء أمنيـة أكبر. وبنـاءً عليـه، فـإن الاعتمـاد الأمني على قوة خـارجيـة، حتى وإن كان فعالاً في الأمد القصـير والمتوسـط، يظل عرضـة للتقلب وفقاً لتحولات السـياسـة الدولية. ومن ثم، يبرز تحدٍ اســـتراتيجي أمام الدول الصـــغيرة يتمثل في كيفية الموازنة بين الاســـتفادة من المظلة الأمنية القائمة، والاســـتعداد لاحتمالات إعادة تشـــكيل التزاماتها أو تراجعها مســـتقبلاً، بما يفرض تعزيز القدرات الذاتية وتقليل مستويات الاعتماد الأحادي على قوة خارجية واحدة.

3-4 التوازن بين الاعتماد على التحالف والحفاظ على الاستقلالية الاستراتيجية

في خضـــمّ التصـــعيد العســـكري الإقليمي المرتبط بـالتوتر بين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وإيران 2026، تبرز حـالـة الكويت بوصـــفهـا نموذجاً تحليليـاً كـاشـــفـاً لطبيعـة التحـالفـات الأمنيـة في الخليج، وحـدود تـأثيرهـا على عمليـة صـــنع القرار الـدفـاعي في الـدول الصـــغيرة. فـالكويـت، التي ترتبط بشـــراكـة اســـتراتيجيـة عميقـة مع واشـــنطن منذ حرب الخليج الثانيـة، تجد نفســـهـا اليوم في موقع

مركّب يجمع بين الاستفادة من مظلة الردع الأمريكية والانخراط غير المباشر في بنية الصراع الإقليمي (حماده، 2026).

تكشف هذه اللحظة أن الكويت، رغم تبنّيها سياسة خارجية متوازنة تقليدياً، تتحول بحكم بنيتها الدفاعية إلى جزء من المنظومة العملياتية الأمريكية في المنطقة. فاستضافة القوات الأمريكية وتوفير البنية التحتية العسكرية يجعلها ضمن "سلسلة الإسناد الاستراتيجي" لأي تحرك عسكري أمريكي، وهو ما تؤكده تقارير Congressional Research Service التي تشير إلى أن الكويت تمثل مركزاً لوجستياً رئيسياً للعمليات الأمريكية في الخليج (Congressional Research Service, 2025). بهذا المعنى، لا تكون الكويت مجرد حليف، بل تتحول إلى عنصر وظيفي داخل بنية الردع الإقليمي.

في المقابل، ينعكس هذا الاندماج على طبيعة صنع القرار الدفاعي الكويتي، حيث يتقلّص هامش الاستقلال النسبي في أوقات الأزمات. فالتنسيق العسكري المستمر، الذي تؤكده بيانات Department of Defense، لا يقتصر على التدريب أو التسليح، بل يمتد إلى تقدير التهديدات وتحديد أولويات الاستجابة (Department of Defense, 2024) وفي سياق التصعيد مع إيران، يصبح القرار الكويتي محكوماً بمعادلة دقيقة: تجنّب الانخراط المباشر في الصراع، دون الإخلال بالتزامات التحالف أو تقويض ترتيبات الردع المشتركة (حماده، 2026).

ويتعمّق هذا التحدي بفعل الاعتماد الهيكلي على المنظومة العسكرية الأمريكية، سواء في التسليح أو العقيدة أو الدعم اللوجستي. فالكويت، بوصفها حليفاً رئيسياً خارج الناتو، تعتمد على أنظمة دفاعية أمريكية متقدمة، ما يجعل خياراتها العسكرية مرتبطة بإطار تقني واستراتيجي تقوده واشنطن. وفي ظل التصعيد الراهن، تتجلى معضلة أكثر تعقيدًا تتعلق بموقع الكويت داخل معادلة "الأمن مقابل الاستقلال". فمن ناحية، يوفر التحالف مع الولايات المتحدة مظلة ردع فعّالة في مواجهة التهديدات الإقليمية، خاصة في ظل تصاعد قدرات إيران الصاروخية

والبحرية. ومن ناحية أخرى، يضـــع هذا التحالف الكويت ضـــمن نطاق الاســـتهداف غير المباشـــر، بوصـــفها جزءاً من البنية العســـكرية الداعمة للولايات المتحدة، وهو ما يدخلها – ولو جزئياً – في حســـابات الصـــراع. وتؤكد تقديرات U.S. Central Command أن التعاون الدفاعي مع دول الخليج، ومنها الكويت، يُبنى أســـاسًـــا على تعزيز الردع الجماعي في مواجهة التهديدات الإقليمية (CENTCOM, 2024).

وفقاً لذلك، تعكس الحالة الكويتية بوضـــوح ما يمكن وصـــفه بتحوّل الدولة من "فاعل ســـيادي مســـتقل" إلى "وحدة ضـــمن شـــبكة أمنية عابرة للحدود"، حيث تُعاد صـــياغة قراراتها الدفاعية في إطار توازنات أوســـع من حدودها الوطنية. فالكويت ليســـت طرفًا مباشـــراً في الصـــراع بين الولايات المتحدة وإيران، لكنها بحكم موقعها وتحالفاتها تصـــبح جزءًا من بنيته الاســـتراتيجية، وهو ما ينســـجم مع الفرضـــية الأوســـع التي تشـــير إلى أن المنطقة العربية ما تزال تُدار، في لحظات الحسم، بمنطق صراعات القوى الكبرى.

يكشـــف لنموذج الكويت أن التحالفات الأمنية، رغم ما توفره من ضـــمانات، تحمل في طياتها تكلفة اســـتراتيجية تتمثل في تقليص هامش القرار المســـتقل، وإعادة تعريف موقع الدولة داخل النظام الإقليمي. ومن ثم، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في الاختيار بين التحالف أو الاســـتقلال، بل في القدرة على إدارة هذا التوازن بما يضمن تحقيق الأمن دون الانزلاق إلى فقدان الفاعلية الاستراتيجية.

4-4 إشكالية التوازن بين الحماية الأمنية والارتباط الاستراتيجي

تتجسّـد معادلة إشـكالية التوازن بين الحماية الأمنية والارتباط الاسـتراتيجي بوضـوح في البيئة الخليجية، حيث ارتبطت دول المنطقة، ومن بينها الكويت، بعلاقات أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية حرب الخليج الثانية .وقد أفرز هذا الارتباط بنية أمنية قائمة على اتفاقيات الدفاع، أو منظومات التسليح المتقدمة المرتبطة تقنياً ولوجستياً بالولايات المتحدة الأمريكية .

في سياق التصعيد العسكري المرتبط بالحرب بين الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل ضد إيران 2026م، تتخذ هذه المعادلة أبعاداً أكثر تعقيداً. فمن ناحية، توفر المظلة الأمريكية عنصـــر ردع تقليدي عالي الكفاءة، خاصـــة في مواجهة التهديدات الصـــاروخية وغير المتكافئة، وهو ما تؤكده تقديرات U.S. Central Command التي تركز على تعزيز الدفاع الجوي والصـــاروخي المشـــترك في الخليج كركيزة للاستقرار الإقليمي .(CENTCOM, 2024) غير أن هذا الردع ذاته يحمل في طياته مفارقة استراتيجية، إذ يجعل من أراضـــي الكويت جزءاً من مسـرح العمليات المحتمل، سـواء كمراكز دعم لوجسـتي أو كنقاط انطلاق للعمليات، وهو ما يضعها ضمن حسابات الاستهداف غير المباشر في أي تصعيد واسع.

هذه المفارقة تعكس تحوّلاً أعمق في طبيعة الأمن الإقليمي، حيث لم يعد التهديد محصـــوراً في الخصـــم المباشـر، بل يمتد ليشـمل البنية التحالفية ذاتها. فالدولة التي تسـعى إلى تعزيز أمنها عبر التحالف قد تجد نفسـها، في لحظة الأزمة، أكثر عرضـة للانكشـاف نتيجة اندماجها في منظومة عملياتية أوسـع. وتشـير تحليلات Congressional Research Service إلى أن دولة الكويت، تُعد مكون أسـاسـي في شـبكة الانتشـــار العســـكري الأمريكي، وهو ما يعزز الردع، لكنه في الوقت ذاته يربط أمنها الوطني بتطورات الصراع الإقليمي.(CRS, 2025)

في هذا الإطـار، يبرز النقـاش حول مراجعـة الاتفـاقيـات العســـكريـة مع الولايـات المتحـدة بوصـــفـه خياراً اســـتراتيجياً لا يســـتهدف فك الارتباط، بل إعادة صـــياغته. فالمســـألة لا تتعلق بإلغاء التحـالف، بـل بتحويلـه من علاقـة قـائمـة على الحمـايـة إلى شـــراكـة أكثر توازنـاً، تقوم على وضـــوح الالتزامات، وتحديد الأدوار، وتعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الذاتية.(CRS, 2025)

ضـمن هذا التصـور، يصـبح تقليص الاعتماد المفرط على الوجود العسـكري الأجنبي هدفاً تدريجياً، وليس قراراً فجائياً. ويتطلب ذلك الاســـتثمار في الصـــناعات الدفاعية الوطنية، وتطوير منظومات دفاع إقليمي مشـتركة، بما يسـمح لدول الخليج بامتلاك أدوات ردع مسـتقلة نسـبيًا. كما أن إعادة تعريف وظيفة القواعد

العسـكرية—من منصـات عمليات إلى مراكز دعم وتنسـيق—قد تسـهم في تقليل مخاطر الانخراط غير المباشر في الصراعات.

ولا تكمن الإشـكالية في وجود التحالف بحد ذاته، بل في طبيعته وحدوده. فالمعادلة لم تعد بين القبول الكامل أو الرفض المطلق، بل بين تبعية استراتيجية طويلة الأمد وسيادة متدرجة تُبنى عبر إعادة التوازن في العلاقات الأمنية .وتبقى الحالة الكويتية مثالاً دالاً على هذا التحدي، حيث يتداخل الأمن الوطني مع ترتيبات إقليمية ودولية أوسع، تفرض على صانع القرار إدارة دقيقة لمعادلة الردع والانكشاف في آنٍ واحد.

وفي هذا الإطار، يمكن فهم العلاقة بين التحالف الأمريكي–الكويتي والتحولات في الاستراتيجية الأمريكية بوصفها علاقة تفاعل متبادل وليست علاقة أحادية الاتجاه. فمن جهة، يقوم التحالف في الحالة الكويتية على درجة عالية من التكامل المؤسسي والعملياتي والتقني، حيث تعتمد السياسة الدفاعية على منظومة من الاتفاقيات الثنائية، والتنسيق عبر اللجنة العسكرية المشتركة، والوجود العسكري الدائم، والاعتماد على التسليح والتدريب الأمريكي. ومن جهة أخرى، فإن التحول الأمريكي نحو تقليص مركزية الالتزام الأمني المباشر وإعادة توزيع الأعباء على الحلفاء يعيد تشكيل البيئة التي يعمل داخلها هذا التحالف، بحيث يصبح أكثر ارتباطًا بمنطق "تحمل المسؤولية المشتركة" بدل الحماية غير المشروطة(عارف، 2025).

فبينما يرسّخ التحالف القائم درجة عالية من الاندماج في مجالات التخطيط العسكري، والانتشار، والتسليح، والتشغيل البيني، فإن الاتجاه الأمريكي الجديد يفرض على الكويت وغيرها من الدول الحليفة إعادة تقييم مستوى الاعتماد الاستراتيجي، وتعزيز قدراتها الذاتية، بما ينسجم مع بيئة أمنية تتجه نحو تعدد مراكز القوة وتراجع نمط الضمان الأمني المطلق. وبذلك، يتضح أن التحالفات لم تعد مجرد أدوات حماية، بل أصبحت جزءاً من عملية إعادة هندسة إعادة هندسة المشهد الأمني العالمي.(CRS, 2025)

في ضـــوء مـا ســـبق، يتضـــح أن التحـالف الأمريكي–الكويتي لم يعد مجرد إطـار تقليـدي للتعـاون العســكري، بل تحوّل إلى بنية أمنية مركّبة تُســهم بصــورة مباشــرة وغير مباشــرة في إعادة تشــكيل عمليـة صـــنع القرار الـدفـاعي داخـل الكويـت. فقـد أفرز هـذا التحـالف نمطًـا متقـدمًـا من التكـامـل المؤســســـي والعملياتي والتقني، جعل من الســـياســـة الدفاعية الكويتية نتاجًا لتفاعل مســـتمر بين متطلبـات الأمن الوطني من جهـة، ومحـددات البيئـة الاســـتراتيجيـة الأمريكيـة من جهـة أخرى. وضـــمن هذا الســـياق، برزت آليات التأثير المتعددة—من التخطيط الدفاعي المشـــترك، إلى الوجود العســـكري، وصـــولاً إلى الاعتماد التســـليحي والتكامل اللوجســـتي—بوصـــفها أدوات بنيوية تعيد توجيه أولويات القرار الدفاعي وتحدد مساراته(الكواري، 2026).

غير أن هذا التكامل، على الرغم من مســـاهمته في تعزيز قدرات الردع ورفع مســـتوى الجاهزية، يطرح في المقابل إشـــكالية اســـتراتيجية تتعلق بحدود الاســـتقلالية الدفاعية. إذ إن تعاظم الارتباط بالبنية العســـكرية والتكنولوجية الأمريكية يؤدي إلى تقليص نســـبي لهامش المناورة الاســـتراتيجية، خاصـــة في أوقات الأزمات التي تتقاطع فيها مصـــالح الحليف مع حســـابات الصـــراع الإقليمي. ومن ثم، فإن التحالف، بقدر ما يمثل مصـــدر قوة، يحمل في طياته عناصـــر انكشـــاف محتملة، تجعـل من إدارة العلاقـة معـه عمليـة توازن دقيقـة بين الاســـتفـادة من مزايـاه وتحييـد مخـاطره (الكواري، 2026).

وتزداد أهميـة هـذا التوازن في ظـل التحولات الجـاريـة في الاســـتراتيجيـة الأمريكيـة، التي تتجـه نحو إعـادة توزيع الأعبـاء الأمنيـة وتقليص نمط الالتزام المبـاشـــر، بمـا يفرض على الـدول الحليفـة— ومنها الكويت—إعادة تقييم نماذج اعتمادها الاســـتراتيجي. فالمســـتقبل لا يبدو قائماً على معادلة "الحمـايـة المطلقـة"، بـل على شـــراكـات أكثر مرونـة تقوم على تقـاســـم الأدوار وتعزيز القـدرات الذاتية(كمر، وحميد، 2025).

بنـاءً على ذلـك، يمكن القول إن التحـدي الحقيقي أمـام صـــانع القرار الكويتي لا يكمن في الاختيـار بين التحـالف أو الاســتقلال، بـل في القـدرة على إعـادة هنـدســة العلاقـة بمـا يحقق توازنًـا ديناميكيًا بين ضـــرورات الأمن ومتطلبات الســيادة. ويتطلب ذلك تبني مقاربـة اســتراتيجية طويلة الأمـد ترتكز على تنويع مصـــادر القوة، وتعزيز القـدرات الـدفـاعيـة الوطنيـة، وتطوير أطر إقليميـة للتعـاون الأمني، بمـا يضـــمن الانتقـال من حـالـة "الاعتمـاد البنيوي" إلى "الشـــراكـة المتوازنـة". وفي هـذا الإطـار، تظـل الحـالـة الكويتيـة نموذجًـا دالًا على التحـديـات التي تواجـه الـدول الصـــغيرة في بيئة دولية متغيرة، حيث يتداخل الأمن بالسياسة، وتتشابك السيادة مع اعتبارات القوة والتحالف.

يتضـــح من خلال مـا تم تنـاولـه في هذا الفصـــل أن التحـالف الأمريكي–الكويتي لم يعد مجرد إطـار تقليدي للتعـاون العســكري، بـل أصـــبح بنيـة اســتراتيجيـة مركّبـة ذات تـأثير عميق في صـــياغـة الســياســة الدفاعية لدولة الكويت وإعادة تشــكيل مرتكزاتها الفكرية والمؤســسـية. فقد أســهم هذا التحـالف في نقل عمليـة صـــنع القرار الـدفـاعي من نطـاقهـا الوطني الضـــيق إلى فضـــاء تفـاعلي أوســـع، تتـداخـل فيـه الاعتبـارات المحليـة مع متغيرات البيئـة الإقليميـة والـدوليـة، بمـا أفضـــى إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن الوطني ضمن منطق أكثر انفتاحاً وتعقيداً(عارف، 2025).

وقـد أظهر التحليـل أن مســتويـات التـأثير المتعـددة لهـذا التحـالف—ســواء من خلال الإطـار المؤســســي المشــترك، أو الوجود العســكري الأمريكي، أو الاعتماد التســليحي والتقني، أو التعاون العمليـاتي واللوجســتي—قـد أســهمـت مجتمعـة في تعزيز القـدرات الـدفـاعيـة الكويتيـة ورفع كفـاءة الجـاهزيـة الاســتراتيجيـة. غير أن هـذا التعزيز لم يـأتِ دون كلفـة اســتراتيجيـة، إذ ترتـب عليـه في المقابـل نشـــوء حـالـة من الترابط البنيوي غير المتكـافئ، حدّت نســبيًا من هامش الاســتقلاليـة في بعض أبعـاد القرار الـدفـاعي، وجعلـت بعض مســـاراتـه أكثر ارتبـاطًـا بـالبنيـة الأمنيـة الأمريكيـة الأوسع(عارف، 2025).

وفي ضـــوء ذلك، يبرز التحالف بوصـــفه معادلة مزدوجة تجمع بين متطلبات الحماية الأمنية من جهة، ومقتضـــيات الاســـتقلالية الاســـتراتيجية من جهة أخرى، حيث لا يمكن اختزال أثره في كونه مصـــدر قوة أو تبعية، بل باعتباره علاقة ديناميكية متحولة تُدار داخل ســـياق دولي متغير تتراجع فيه أنماط الالتزام الأمني المطلق لصالح شراكات أكثر مرونة وتقاسمًا للأعباء.

وعليه، فإن قراءة مســـتقبل الســـياســـة الدفاعية الكويتية في ظل هذا التحالف تســـتدعي إدراكاً عميقاً لطبيعة التحولات في البيئة الاســـتراتيجية الدولية، وضـــرورة بناء مقاربة توازن بين الاســـتفادة من منظومـات الردع والتحـالف القـائمـة، وبين تطوير القـدرات الوطنيـة الـذاتيـة بمـا يعزز من مرونـة القرار الدفاعي واســـتدامة اســـتقلاليته النســـبية. ومن ثم، يغدو التحدي الأســـاســـي أمام صـــانع القرار الكويتي ليس في خيـار الانفصـــال أو الارتبـاط، بـل في القـدرة على إدارة هـذا التـداخـل المعقـد بمـا يحقق الأمن ويصـــون في الوقـت ذاتـه جوهر الســـيـادة الوطنيـة ضـــمن منظومـة أمنيـة متعـددة المستويات(قبلان، 2025).

5- الخاتمة والنتائج

5-1 الخاتمة

في ضـــوء مـا تقدّم، يتبيّن أن التحـالف العســـكري بين الكويـت والولايـات المتحـدة الأمريكيـة يُمثّـل نموذجاً متقدماً في بنية العلاقات الأمنية المعاصـــرة، اســـتطاعت من خلاله دولة الكويت أن تعزز منظومتها الدفاعية وتدعم ركائز أمنها القومي في بيئة إقليمية تتســـم بالتعقيد وتعدد مصـــادر التهديد. فقد أدركت الكويت، عبر هذا التحالف، أن الأمن الوطني لم يعد رهناً بالقدرات الذاتية وحدها، بل بات يقوم على توظيف الشـــراكات الاســـتراتيجية، بوصـــفها أداة لرفع مســـتوى الردع وتطوير الجـاهزيـة العســـكريـة وتعزيز القـدرة على التكيف مع التحولات الإقليميـة والـدوليـة المتسارعة.

وقد أظهرت نتائج الدراســة أن هذا التحالف أســهم بصــورة مباشــرة في إعادة تشــكيل بنية الســياســة الدفاعية الكويتية، من خلال توفير مظلة ردع اســـتراتيجية، وتطوير القدرات التســـليحية والتقنية، وتعزيز مســـتويات التدريب والتخطيط العســـكري المشـــترك. ولم يقتصـــر أثره على الجانب العســـكري فحســـب، بل امتد ليشـــمل إعادة صـــياغة آليات التفكير الاســـتراتيجي داخل المؤســـســـة الدفاعية الكويتية، بما جعل عملية صـــنع القرار أكثر ارتباطاً بالبيئة الأمنية الإقليمية والدولية، وأكثر قدرة على الاستجابة للتحديات المتغيرة.

وفي المقـابـل، تكشـــف النتـائج أن هـذا الانـدمـاج الأمني العميق قـد أفرز تحـديـات بنيويـة تتعلق بطبيعة العلاقة غير المتكافئة في بعض أبعادها، خاصـــة ما يرتبط بالاعتماد التقني والعملياتي على المنظومـة العســـكريـة الأمريكيـة، ومـا ينجم عنـه من تـأثيرات على هـامش الاســـتقلاليـة الاســـتراتيجيـة. ومع ذلـك، فـإن هـذا الواقع لا يلغي أهميـة التحـالف، بـل يبرز الحـاجـة إلى تطويره في إطار أكثر توازناً يحقق التكامل دون المساس بجوهر السيادة الوطنية.

كما يتضـــح من التحليل أن فعالية هذا التحالف لا تنفصـــل عن التحولات الأوســـع في النظام الدولي، ولا ســـيما إعادة تعريف الولايات المتحدة لطبيعة التزاماتها الأمنية، والاتجاه نحو تقاســـم

الأعباء مع الحلفاء. وهو ما يجعل مستقبل التحالف مرهوناً بقدرة الكويت على تعزيز قدراتها الذاتية، وتوسيع نطاق شراكاتها الدفاعية، وتطوير منظومتها الأمنية بما يضمن استدامة الفاعلية في ظل بيئة دولية تتسم بتعدد مراكز القوة وعدم اليقين.

وعليه، فإن التجربة الكويتية تُبرز أن التحالفات العسكرية لم تعد مجرد أدوات للحماية، بل أصبحت مكونات بنيوية في صياغة الأمن القومي وإعادة تشكيله. ومن ثم، فإن التحدي الاستراتيجي الأساسي لا يتمثل في طبيعة التحالف ذاته، بل في القدرة على إدارته بفاعلية، وتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن الخارجي وضرورات الاستقلال الاستراتيجي، بما يضمن بناء نموذج دفاعي أكثر مرونة واستدامة، قادر على مواكبة التحولات الإقليمية والدولية دون الإخلال بثوابت السيادة الوطنية.

5-2 النتائج

يمثل التحالف العسكري بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية أحد أبرز المرتكزات البنيوية في منظومة الأمن القومي الكويتي، إذ تجاوز في تطوره طابعه التقليدي بوصفه إطاراً للتعاون الدفاعي، ليصبح مكوناً استراتيجياً فاعلاً في تشكيل البنية المفاهيمية والعملية للسياسة الدفاعية الكويتية. وقد أسهم هذا التحالف، منذ نشأته في أعقاب حرب الخليج الثانية، في إعادة صياغة مفهوم الأمن الوطني الكويتي، عبر دمج الاعتبارات الداخلية ضمن منظومة إقليمية ودولية أكثر اتساعاً وتعقيداً، بما انعكس على آليات صنع القرار الدفاعي وأولوياته الاستراتيجية.

تُظهر النتائج أن البنية المؤسسية للتحالف تتسم بدرجة مرتفعة من التكامل والشمول، حيث تقوم على شبكة من الاتفاقيات الثنائية وآليات التنسيق العسكري والتخطيط الدفاعي المشترك. وقد أسهم هذا الإطار في تعزيز فاعلية المنظومة الدفاعية الكويتية، من خلال الانتقال من مستويات التنسيق التقليدي إلى مستويات أعمق من التكامل العملياتي والتقني، بما مكّن الدولة من تحسين قدرتها على الاستجابة لمتغيرات البيئة الأمنية الإقليمية والدولية.

كما يتبين أن التحالف قد أسهم في تطوير القدرات الدفاعية والأمنية للكويت بشكل ملموس، من خلال تحديث منظومات التسليح، ورفع كفاءة التدريب العسكري، وتعزيز الجاهزية العملياتية للقوات المسلحة. وقد ترافق ذلك مع مستوى متقدم من الالتزام المتبادل في تنفيذ التوجهات الاستراتيجية المشتركة، الأمر الذي عزز من قدرة الكويت على التعامل مع التهديدات التقليدية وغير التقليدية في بيئة إقليمية شديدة الاضطراب.

وتشير النتائج أيضاً إلى أن آليات التعاون الدفاعي، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية، وبرامج التدريب المشترك، ونقل التكنولوجيا العسكرية، وبناء القدرات المؤسسية، تمثل ركائز أساسية في تعزيز فاعلية التحالف. وقد أسهمت هذه الآليات في رفع مستوى التكامل التشغيلي بين الجانبين، بما انعكس إيجاباً على كفاءة الاستجابة للتهديدات، وعلى قدرة النظام الدفاعي الكويتي على التكيف مع أنماط التهديد المتغيرة.

وفي المقابل، تكشف النتائج عن وجود مجموعة من التحديات البنيوية التي تواجه هذا التحالف، من أبرزها تنامي الاعتماد التقني على المنظومات الدفاعية الخارجية، وتداخل اعتبارات السيادة الوطنية مع متطلبات الالتزام التحالفي، إضافة إلى تأثير التحولات الجيوسياسية الدولية على استقرار البيئة الأمنية الإقليمية. ورغم هذه التحديات، ظل التحالف يؤدي دوراً محورياً في دعم منظومة الأمن القومي الكويتي، مع إعادة تشكيل شروط فاعليته وفقاً لمتغيرات البيئة الاستراتيجية.

وتؤكد النتائج أن التحالفات العسكرية، وفي مقدمتها التحالف الكويتي–الأمريكي، تمثل أداة مركزية في حماية الأمن القومي للدول الصغيرة، إذ لا يقتصر دورها على توفير الدعم العسكري المباشر، بل يمتد ليشمل إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية التي تُدار ضمنها السياسة الدفاعية. وفي هذا السياق، أسهم التحالف في تعزيز قدرة الكويت على بناء مظلة ردع متقدمة، بما عزز من مستويات الاستقرار في بيئة إقليمية تتسم بالتعقيد وعدم اليقين.

كما يتضح أن التحالف قد تطور من إطار تعاون أمني تقليدي إلى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد، تشمل التخطيط الدفاعي المشترك، وتبادل المعلومات، والتنسيق العملياتي، والتكامل التسليحي والتقني. وقد انعكس هذا التطور في رفع مستوى الجاهزية الدفاعية، غير أنه رافقه في الوقت ذاته تعاظم تحديات الاعتماد الاستراتيجي على الشريك الخارجي، وما يرتبط به من إشكاليات تتعلق بهامش الاستقلالية في صنع القرار الدفاعي.

وتبرز النتائج كذلك أن الوجود العسكري الأمريكي في الكويت أسهم في تعزيز الترابط العملياتي ورفع كفاءة الردع، إلا أنه أدى أيضاً إلى نشوء حالة من الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، بما أوجد تداخلاً بين البنية الدفاعية الوطنية ومنظومة الردع الإقليمي التي تقودها الولايات المتحدة. وهو ما يعكس طبيعة العلاقة بوصفها علاقة تكامل أمني أكثر من كونها علاقة استقلال دفاعي كامل.

وفي السياق ذاته، يوضح التحليل أن الاعتماد المتزايد على منظومات التسليح والتكنولوجيا العسكرية الأمريكية قد أدى إلى نشوء نمط من الترابط الدفاعي البنيوي، عزز القدرات القتالية للكويت، لكنه في المقابل حدّ نسبياً من هامش الاستقلالية التقنية في مجالات التشغيل والتطوير والتحديث الدفاعي، بما يكرّس ارتباطاً طويل الأمد بالمنظومة التكنولوجية الخارجية.

كما تكشف النتائج أن التحالف الأمريكي–الكويتي لا يمكن فصله عن التحولات الأوسع في البيئة الدولية، ولا سيما التحول في الاستراتيجية الأمريكية نحو تقاسم الأعباء الأمنية مع الحلفاء وإعادة توزيع الالتزامات الدفاعية. ويعني ذلك أن مستقبل هذا التحالف لم يعد قائماً على منطق الحماية غير المشروطة، بل على منطق الشراكة المرنة القائمة على إعادة تعريف الأدوار بين الطرفين.

وبوجه عام، تؤكد النتائج أن التحالف الكويتي–الأمريكي يمثل ركيزة أساسية في تعزيز الأمن القومي الكويتي من خلال توفير مظلة ردع استراتيجية، وتطوير القدرات الدفاعية، وتعزيز التكامل العملياتي. غير أن هذه الفاعلية تظل مشروطة بقدرة الدولة على إدارة التوازن الدقيق

بين متطلبات الحماية الأمنية الخارجية وضـــرورات تعزيز الاســـتقلالية الاســـتراتيجية، بما يضـــمن استدامة الأمن الوطني في بيئة دولية وإقليمية متغيرة.

وفي ضـــوء ذلك، يتضـــح أن التحالف لا يُختزل في كونه أداة حماية عســـكرية فحســـب، بل يمثل بنيـة أمنيـة مركبـة تعيـد تشـــكيـل موقع الـدولـة داخـل النظـام الإقليمي والـدولي. ومن ثم، فـإن التحـدي الاســـتراتيجي الأســـاســـي يتمثل في تطوير مقاربة دفاعية متوازنة تجمع بين الاســـتفادة من مظلة التحـالف وتعزيز القـدرات الوطنيـة الـذاتيـة، بمـا يضـــمن انتقـالاً تـدريجيـاً من نمط الاعتمـاد البنيوي إلى نمط الشراكة الاستراتيجية المتوازنة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب.

1. البهي، رغدة. (2023). الردع: المفهوم والنظرية. القاهرة: المركز المصري للدراسات الاستراتيجية.https://tinyurl.com/33wkweeu
2. البهنسي، أحمد. (2012). الطوق الثالث: رؤية إسرائيلية لخريطة التوازنات في منطقة الخليج. وكالة هيرمس برس.https://tinyurl.com/yzr4cezz
3. سهر، عبد الله يوسف، وجمال، عبد المحسن. (2018). الأمن الوطني الكويتي: المنظور السياسي الشامل. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية.
4. عبد الحفيظ، علاء. (2020). الأمن القومي: المفهوم والأبعاد. المعهد المصري للدراسات. https://tinyurl.com/2s4ktazb
5. عيد، محمد. (2021). الأمن الوطني الكويتي (2021–2030). مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

ثانياً: الرسائل الجامعية.

6. زغرب، أحمد. (2013). التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على الشرق الأوسط 2003–2012 (رسالة ماجستير). جامعة الأزهر – غزة.

ثالثاً: المجلات العلمية والدوريات المحكمة

7. الباسوسي، أحمد. (2024). الحلف العسكرية من منظور المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة حالة حلف شمال الأطلسي. كلية الإدارة والاقتصاد وتكنولوجيا الأعمال، الجامعة المصرية الروسية.https://tinyurl.com/9n9w7jkt
8. حسين، إياد. (2025). الوضع القانوني للدول الصغيرة في ضوء القانون الدولي. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة صلاح الدين – أربيل، 41(35). https://tinyurl.com/3e3vs3e2
9. الشامي، رحيم. (2023). تطور العلاقات الكويتية–الأميركية 1961–1991. مجلة جامعة سومر للعلوم الإنسانية، 9.https://tinyurl.com/yctmajsp

10. عبيدات، ميســـون. (2017). التحالفات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية.

11. فرحان، قيصـر. (2024). النفوذ الأمريكي في الشـرق الأوسـط. مجلة العلوم الإنسـانية والطبيعية.https://tinyurl.com/3tvkwveh

رابعاً: التقارير ومراكز الدراسات والأوراق البحثية

12. الذهب، علي. (2021). التهديدات الأمنية غير التقليدية غربي المحيط الهندي وخليج عدن. مركز الجزيرة للدراسات.

13. البيضاني، حسن. (2026). التحالفات الأمريكية–الخليجية والشرق أوسطية: مهام وأدوار القواعد الأمريكية في الحرب الجارية.

14. البسوس، هاني. (2021). الدبلوماسية الدفاعية القطرية: استراتيجية التحالفات العسكرية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. https://tinyurl.com/6hnurk5y

15. تقدير موقف. (2026). الحرب الإســـرائيلية – الأميركية على إيران: خلفياتها وأهدافها. الدوحة: مركز الدراسات الاستراتيجية.

16. حماده، أحمد. (2026). الأمن القومي العربي في ظل العدوان الأمريكي الإسرائيلي على إيران: اختبار الاستقلال الاستراتيجي.https://tinyurl.com/yzvfs5dz

17. الشيشي، رامز صلاح، ومطر، ميرنا محمد. (2024). التحالفات الدولية الجديدة وانتقال القوة في النظام الدولي. المركز الديمقراطي العربي.

18. العلي، سحر. (2013). أثر التغير المناخي على الأمن الوطني الكويتي. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

19. عطوان، خضـــر، وســـلطان، إنعام. (2023). العلاقات الأميركية–الكويتية بعد عام 2003.https://tinyurl.com/y4h59586

20. عارف، أحمد. (2025). التهديدات الأمنية الجديدة في مجتمع المخاطر العالمي. https://tinyurl.com/2mufxxjy

21. قبلان، مروان. (2025). معادلة القوى الجديدة في الشــرق الأوســط وانعكاســاتها على الدولة الوطنية المشرقية.https://tinyurl.com/yewcwh3v

22. كمال، غادة. (2026). حرب الوظائف والطاقة. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب.https://tinyurl.com/3kkna9b3

23. كمر، صبا، وحميد، هالة. (2025). تأثير التحالفات الأمنية على الصراع في الخليج. https://tinyurl.com/y4v36r49

24. الكواري، جاسم. (2026). التحولات الاستراتيجية في أمن الخليج. https://tinyurl.com/w28h5mfm

25. مصطفى، مروة خليل. (2021). القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية. جامعة الإسكندرية. https://tinyurl.com/3st63df6

26. مطر، إبراهيم. (2020). التحالفات الشرق أوسطية وإشكالية القوة والدور. https://tinyurl.com/mt8aceww

27. مطر، إبراهيم، وغضبان، سارة. (2024). مرتكزات بناء التحالفات في السياسة الخارجية الأمريكية.https://tinyurl.com/63syjx8e

28. هميم، محمد. (2017). العلاقات الإيرانية – الكويتية. https://tinyurl.com/mr22ep7h

خامساً: المواقع الإلكترونية

29. عربي بوست. (2026). استراتيجية الدفاع الأمريكية تنهي حقبة الحماية. https://tinyurl.com/3mu38k55

30. السيد، طه. (2023). مفهوم الأمن القومي. أكاديمية ناصر العليا. https://tinyurl.com/4h4jjwz5

31. ساسة. (2019). في عامها الرابع.. كم أنفقت السعودية على حربها في اليمن؟ الخليج أون لاين.https://tinyurl.com/4mvxau6t

32. مركز ابن خلدون. (2021). نافذة ابن خلدون السياسية. جامعة قطر. https://tinyurl.com/yeysffvu

33. مجدي، أحمد. (2022). منهج دراسة الحالة.https://tinyurl.com/543rcxcc

34. المرصد الأطلسي للدفاع والتسليح. (2024). القوات المسلحة الكويتية. https://tinyurl.com/ypeywd2n

35. وزارة الخـــارجيـــة الأمريكيـــة. (2025). التعـــاون الأمني الأمريكي مع الكويـــت. https://tinyurl.com/497nn3as

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1. Al Jazeera. (2026). Iranian attacks on Gulf energy infrastructure. https://www.aljazeera.net
2. Al-Khaled, A. (2006). Kuwait preps for regional flare ups. Kuwaiti Times.
3. Blanchard, C. M. (2026, January 14). Kuwait: Issues for the 119th Congress (CRS Report No. R47390). Congressional Research Service.
4. Bronson, R. (2006). Thicker than oil: America's uneasy partnership with Saudi Arabia. Oxford University Press. https://www.researchgate.net/publication/259814398
5. Central Intelligence Agency. (2006). World factbook. https://www.cia.gov
6. Clark, W. K. (2003). Winning modern wars: Iraq, terrorism, and the American empire. PublicAffairs.
7. Crystal, J. (1995). Oil and politics in the Gulf: Rulers and merchants in Kuwait and Qatar. Cambridge University Press. https://librarysearch.kcl.ac.uk
8. El-Dessouki, A., & Mansour, O. (2020). Small states and strategic hedging: The United Arab Emirates' policy towards Iran. Review of Economics and Political Science.
9. Fattahova, N. (2007, March 8). Kuwait struts military might. Kuwait Times.
10. Freedman, L., & Karsh, E. (1993). The Gulf conflict 1990–1991: Diplomacy and war in the new world order. Princeton University Press. https://tinyurl.com/2tve4wxp
11. Gause, F. G. (2010). The international relations of the Persian Gulf. Cambridge University Press. https://scispace.com/pdf
12. Gordon, P. H., & Shapiro, J. (2005). Allies at war: America, Europe, and the crisis over Iraq. https://tinyurl.com/yjehrcxs
13. Herb, M. (1999). All in the family: Absolutism, revolution, and democracy in Middle Eastern monarchies. SUNY Press.

14. International Crisis Group. (2025). Gulf security dynamics and regional rivalry. https://www.crisisgroup.org
15. Jane's Information Group. (2007, March 8). Jane's Sentinel Security Assessment: The Gulf States—Kuwait (External Affairs).
16. Karsh, E. (2002). The Iran–Iraq War 1980–1988. Osprey Publishing. https://www.academia.edu
17. Katzman, K. (2005, June 29). Kuwait: Post-Saddam issues and U.S. policy. Congressional Research Service.
18. Keohane, R. O. (1984). After hegemony: Cooperation and discord in the world political economy. Princeton University Press.
19. Kessler, G. (2007). Arab group signals Iran to avoid meddling in Iraq. Washington Post.
20. Kimmerling, B., & Migdal, J. S. (1994). Palestinians: The making of a people. Harvard University Press.
21. Knights, M. (2006). Troubled waters: Future U.S. security assistance in the Persian Gulf. Washington Institute.
22. Komarow, S. L. (2004, May 13). Role as U.S. ally gets riskier for Kuwait, Jordan. USA Today.
23. McCarthy, N. (2017). The cost of the air war against ISIS. Forbes.
24. Parsi, T. (2018). Losing an enemy: Obama, Iran, and the triumph of diplomacy. Yale University Press.
25. Rasanah. (2026). Strait of Hormuz and regional security perceptions. https://rasanah-iiis.org
26. Saab, B. Y. (2022, September). Beyond Post-Desert Storm 2022. Middle East Institute.https://mei.edu
27. Telci, İ., & Rakipoğlu, M. (2021). Hedging as a survival strategy for small states: The case of Kuwait. All Azimuth.
28. Tetreault, M. A. (2000). Stories of democracy: Politics and society in contemporary Kuwait. Columbia University Press.
29. The White House. (2002). The National Security Strategy of the United States of America.

30. https://georgewbush-whitehouse.archives.gov
31. The White House. (2017). National Security Strategy of the United States of America.https://trumpwhitehouse.archives.gov
32. United Nations. (2024). Iraq stability and regional security assessment. https://www.un.org
33. U.S. Department of Defense. (2025). National defense strategy and Indo-Pacific prioritization.
34. https://www.defense.gov
35. U.S. Department of State, Bureau of Political-Military Affairs. (2025). U.S. security cooperation with Kuwait. https://www.state.gov
36. Waltz, K. N. (1979). Theory of international politics. Addison-Wesley.
37. World Bank. (2024). Global economic outlook and energy market disruptions. https://www.worldbank.org